الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم التاريخ

مذكرة بعنوان:

الحركة الإسلامية في الجزائر ودورها في الحياة السياسية

1988 - 1999م / 1408 - 1420هـ

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في شعبة التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:
عبد الباقي يوسف
عبد الفتاح بن عمر
ضيف هود

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د محمد عبد الرؤوف ثامر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أحمد جمال زواري	أستاذ محاضر	رئيسا
محمد عبد الرؤوف ثامر	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
محمد شرعي بن معيزة	أستاذ مساعد	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 / 2025م - 1445 / 1446هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

" مِنَ المُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ

فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً"

سورة الأحزاب :23

شكر وعرفان

مصداقا لقوله صل الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

إن كان من فضل ينسب لأحد في إنجاز هذا العمل المتواضع – بعد الله سبحانه وتعالى– فإنه يعود إلى أستاذنا المشرف: "عبد الرؤوف ثامر" ، الذي تفضل مشكورا بالإشراف على العمل حيث لم يدخر جهده ووقته الثمين في تقديم النصح ، والتوجيه العلمي البناء لتقويم البحث والذي لمسنا من خلال تواصلنا معه بالصبر والتطلع إلى العمل الجاد فله منا كل الشكر والامتنان ، ووفقه الله في خدمة العلم والمتعلمين.

كما لا ننسى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد حتى بتوجيه أو نصح وبالأخص صديقنا "فتحي سبوعي" الذي لم يبخل علينا بالكم الهائل من معلومات المنهجية.

مقدمـــــــــــــــــة

عرفت الجزائر خلال العقود الأخيرة تحولات سياسية واجتماعية عميقة لاسيما بعد أحداث أكتوبر 1988م التي شكلت منعطفا تاريخيا أنهى عهد الحزب الواحد وفتح المجال أمام التعددية الحزبية السياسية ، في خضّم هذا السياق الجديد ولدت وبرزت الحركة الإسلامية كفاعل رئيسي في المشهد السياسي مستفيدة من المد الشعبي الواسع ومن حالة الإحباط التي خلفتها سياسات الرئيس الشاذلي بن جديد السابقة، وشهدت الساحة السياسية تحولات في السنوات الأخيرة تمثلت في بروز أحزاب إسلامية في الجزائر التي احتلت مكانة من حيث الأهمية والتأثير، وقد عرفت اهتزازات شعبية رافقها تمرد وصل إلى حد رفع السلاح في فترت الثمانينات، ومن هذا اضطرت السلطة الحاكمة آنذاك لإنهاء الاحتكار السياسي للحزب الواحد ، فشهد هذا الانفراج تنافس العديد من التيارات السياسية والأيديولوجية بغية الوصول إلى السلطة ، من بينها التيار الاشتراكي والتيار الليبيرالي والتيار الإسلامي ؛ هذا الأخير والذي تطور مع مرور فترة من الزمن واستطاعت بعض الحركات الإسلامية من فرض نفسها كشريك سياسي للسلطة ؛ ومن هنا تبرز أهمية دراسة الموضوع ؛ حيث تكمن أهميته من منظور أنه أحد الفواعل الجديدة والمهمة في النظام السياسي الجزائري.

أسباب اختيارنا لهذا الموضوع:

– معايشتنا للواقع المحلي وتأثرنا بالأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر في الفترة ما بين 1988-1999.

– أهمية المرحلة المدروسة كونها مفصلية في تاريخ الجزائر السياسي ، حيث عرفت بداية التعددية الحزبية.

– رغبتنا الشخصية في إثراء النقاش العلمي، وفي هذه الفترة بتحليل موضعي.

– محاولة الوقوف وبشكل موضوعي على أهم الأفكار التي اعتمدت عليها الحركة الإسلامية في تأثيرها على الحركة الجماهرية الشعبية من خلال بروز بعض العلماء.

أهداف دراسة الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والمعرفية أبرزها

– التعرف على الصيغة المفاهيمية للحركة الإسلامية، من حيث النشأة والخصائص الفكرية والمرجعيات الايديولوجية التي قامت عليها داخل السياق الجزائري.

– تستهدف هذه الدراسة أيضا معرفة المواقف والمسارات والتطورات التي مرت بها الحركة الإسلامية في الجزائر ومحاولة إبراز، تطورها وتكيفها مع الواقع عقائديا فكريا وسياسيا من خلال تنظيماتها وتشكيلاتها السرية وإبراز مواقف الرؤساء تجاهها.

– فهم طبيعة العلاقة بين الدولة والحركة الإسلامية، خاصة في ظل التحولات.

– استخلاص نتائج حول أثر الحركة الاسلامية على المسار الديمقراطي في الجزائر ومدى نجاحها أو اخفاقها في التكيف مع شروط العمل السياسي والمؤسساتي.

– تسليط الضوء على التحديات التي واجهت هذه الحركة في ظل مشاركتها في المسار الانتخابي والسياسي.

ومن هنا نطرح الإشكالية المركزية لهذه الدراسة:

– كيف ساهمت الحركة الإسلامية في تشكيل المشهد السياسي الجزائري بين فترة 1988–1999م؟ وما طبيعة الأدوار التي لعبتها في ظل التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد؟

هذه الإشكالية تحتاج في معالجتها إلى بعض التساؤلات الفرعية وهي :

– من هم أبرز أقطاب الحركة الإسلامية في الجزائر ودورهم في السياسة ؟ ، كيف كان موقف السلطة من هذه الحركات ؟

– ماهي السياقات التي ساهمت في صعود حركات الإسلامية إلى الواجهة السياسية ؟

– ماهي العوامل التي أدت إلى إقصاء هذا التيار من الساحة الرسمية ؟

– كيف أثر وجود هذه الحركات على المسار الديمقراطي والوضع الأمني في البلاد خلال الفترة المدروسة ؟

منهجية البحث:

وبالنسبة للمنهجية دراستنا فقد تم اقتراح جملة من المناهج التي تخدم الموضوع بشكل يبرز أهم جوانبه وأهدافه المرجوة منه ، بالتطرق له ببحث ودراسة ومن هذه المناهج نذكر:

– المنهج التاريخي : حيث يعتبر أساس أي بحث تاريخي وعماده الأساسي بما يتوفر عليه من خصوصية تقتصر عليه دون سواه والذي يتعمد بدوره على المنهج الوصفي والذي استعمل بشكل تقليدي والذي ساعدنا في سرد الأحداث الحقيقية التاريخية بشكل يميل إلى الوصف وذلك بغرض إعطاءه صورة واضحة وملمة لجوانب الموضوع والتأكيد على أهم المجريات واستعرضها بشكل يخدم الموضوع بالإضافة إلى بعض المناهج المساعدة كالمنهج التحليلي وهو الذي يهدف إلى عرض الأحداث التاريخية كتحليلها في سياقها التاريخي ومن ثم ربطها بمسبباتها وعوامل ظروف حدوثها بالانتهاء إلى شرحها.

ولمناقشة هذه التساؤلات المطروحة ارتأينا أن نقسم دراستنا بخطة منهجية شملت مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول أما المقدمة فقد جاءت متضمنة أهم الخطوات المنهجية التي تبنى عليها المقدمة وهي أهمية الموضوع وأسباب اخياره والإشكالية والأهداف المراد الوصول اليها بالإضافة إلى التساؤلات الفرعية والخطة التي كانت إجابة عليها بالإضافة إلى المناهج المتبعة والقائمة على أهم المصادر والمراجع المعتمدة عليها وصولا إلى الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا لنتنقل بعد ذلك إلى الفصل الأول الذي جاء موسوما بمفهوم الحركة الإسلامية في مفهومها اللغوي والاصطلاحي والسياسي بعد ذلك التعرف على نشأة هذه الحركة وبعض التعريفات لبعض الشخصيات يوسف القرضاوي وراشد الغنوشي التونسي وعبد الوهاب الأفندي وتعريفات ناشطي الحركة الإسلامية مثل الشيخ محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني وأبو جرة السلطاني ، وأيضا تطرقنا إلى مقومات الحركة الإسلامية الشمول والقضية الوطنية السلفية والبعد الإيماني الشعبية وخصائص الحركة الاسلامية وبعد ذلك الجذور التاريخية لبروز الحركة الإسلامية.

– المرحلة الأولى دور جمعية العلماء المسلمين في بلورة الفكر الإسلامي.

– المرحلة الثانية تطور الوعي الإسلامي.

– المرحلة الثالثة التأثير الخارجي وظهور التنظيمات السرية وبعد ذلك تيارات الحركة الاسلامية في الجزائر وفصائلها.

– أما الفصل الثاني: الذي كان بعنوان التحولات السياسية وبروز التيار الاسلامي 1988-1991م.

– أحداث أكتوبر 1988.

– التيار الإسلامي يجتاح البلديات 1990.

– الانتخابات التشريعية 1991 لحظة الحسم الديمقراطي

– توقيف المسار الانتخابي وارتداداته السياسية.

– التيار الإسلامي يحتل اشارع من الاحتجاج إلى المواجهة.

– العصيان المدني وتوسع حالة التمرد .

الفصل الثالث: الحركة الاسلامية ومبادرات انهاء الازمة

– الجماعة الإسلامية المسلحة

– العشرية السوداء

– مبادرة سانت ايجيديو وعقد روما للصلح

– بوادر الحل الأمني قانون الرحمة والوئام المدني نحو مصالحة وطنية

ولابد من ختام هذه المقدمة أن نذكر أننا اعتمدنا على عدة مراجع ومصادر ؛ أبرزها:

– يوسف عبد الله القرضاوي: أولويات الحركة الاسلامية في المرحلة القادمة، حيث يعتبر مرجعا هاما اعتمدنا عليه في تعريف الحركة الاسلامية.

– محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، والذي يعتبر أيضا من أهم الراجع المعتمدة حيث اعتمدنا عليه في التعددية الحزبية بعد ما كان الحزب الواحد والانقلاب الذي غير مسري الحكم في الجزائر.

– جورج الراسي: الدين والدولة في الجزائر، اعتمدنا في هذا المرجع بصفته يتناول بإسهاب تفاصيل أحداث اكتوبر 1988 والتيار الاسلامي والعصيان المدني.

– سعد بن البشير العمامرة : الأزمة السياسية الجزائرية 1988 /1999 ، اعتمدنا فيه على أحداث أكتوبر والانتخابات التشريعية 1991 والمحلية 1990.

الصعوبات:

إذا تحدثنا على الصعوبات التي واجهتنا فإن أي بحث لا يخرج على إطار تلك العراقيل الروتينية التي تواجه أي أصحاب بحث أكاديمي من تشتت المادة العلمية في المكتبات أو بعد المسافة بين مكتبة وأخرى ؛ حيث أن المنطق يقول أن أي حركة إسلامية لم تنجح في ظل السياسية العالمية الحالية وسيطرة الدول العظمى مثل أمريكا على العالم العربي والاسلامي بالأخص ، وحادثة مصر ليست ببعيدة علينا حيث فشل الإخوان المسلمون في إدارة الرئاسة المصرية والانقلاب الذي قام به العسكر بمساعدة دول خارجية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي

والتاريخي للحركة الإسلامية في الجزائر.

- تعريف بعض المختصين والباحثين الأكاديميين.
- تعريف بعض شخصيات الحركة الإسلامية في الجزائر.
- مقومات الحركة الإسلامية.
- خصائص الحركة الإسلامية.
- الجذور التاريخية لبروز الحركة الإسلامية في الجزائر.
- تيارات الحركة الإسلامية في الجزائر وأبرز فصائلها.

شهد العالم الإسلامي منذ أواخر القرن التاسع عشر موجة عارمة من محاولات النهوض الحضاري، استجابة لتداعيات الانحطاط الداخلي وضغوط الهيمنة الاستعمارية الخارجية. وقد أنتج هذا المسار ظاهرة فكرية واجتماعية جديدة، تمثلت في نشوء "الحركة الإسلامية"، باعتبارها تعبيرًا عن السعي لاستعادة مركزية الدين في تنظيم شؤون الحياة العامة، وتقديم الإسلام كمنظومة شاملة قادرة على قيادة مشروع حضاري بديل.

في هذا السياق العام، لم تكن الجزائر استثناءً، بل كانت أرضًا خصبة لتبلور حركات إسلامية حملت طابعًا إصلاحيًا وتغييريًا مميزًا. فقد تراكمت في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية أنماط من الوعي الإسلامي المقاوم، بدءًا من الزوايا الدينية والجمعيات الإصلاحية مثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وصولًا إلى الحركات السياسية ذات المرجعية الإسلامية التي تبلورت مع نهاية القرن العشرين.

إن دراسة الحركة الإسلامية في الجزائر تقتضي بداية وضع إطار مفاهيمي دقيق يحدد المقصود بالحركة الإسلامية من الناحية النظرية والعملية، بما يميزها عن سائر أشكال التدين التقليدي أو الحركات الاجتماعية ذات الخلفيات غير الإسلامية. كما يقتضي الأمر استكشاف الجذور التاريخية التي مهّدت لظهور الحركة، سواء عبر الامتداد الداخلي للتجربة الإصلاحية الجزائرية، أو عبر التأثر بأطروحات حركات النهضة الإسلامية العالمية، مثل الإخوان المسلمين وحزب التحرير وغيرهما.

من جهة أخرى، فإن التطور التاريخي للحركة الإسلامية في الجزائر قد أفرز طيفًا واسعًا من التيارات والمدارس الفكرية والتنظيمية، ما يجعل من الضروري تصنيف هذه التيارات وإبراز خصائصها الفكرية والميدانية، لفهم ديناميات التفاعل والتمايز داخل المشهد الإسلامي الجزائري.

بناءً عليه، سيتناول هذا الفصل في عنصره الأول الإطار المفاهيمي والتعريفي للحركة الإسلامية، ثم يتطرق في العنصر الثاني إلى الجذور التاريخية لظهورها وتطورها، قبل أن يخصص العنصر الثالث لعرض أبرز التيارات الإسلامية التي عرفتها الجزائر، وتحليل أهم معالمها وأدوارها.يهدف هذا المدخل إلى تأسيس قاعدة معرفية صلبة تساعد القارئ على فهم الإشكالات المرتبطة بالحركة

الإسلامية الجزائرية في إطارها المفاهيمي والتاريخي، تمهيدًا لتحليل مسارها وتفاعلاتها مع الواقع السياسي والاجتماعي لاحقًا.

1. الإطار المفاهيمي والتعريفي للحركة الإسلامية :

في أواخر القرن العشرين شهد العالم الإسلامي انبعاثا جديدا قوامه الانتشار الكبير للتعاليم الإسلامية وسط المسلمين ؛ هذا الانبعاث الذي أطلق عليه الصحوة الإسلامية تمثل في اليقظة الإسلامية التي تعيشها الأمة في انفتاحها على إسلامها ، وكان من تجليات هذه الصحوة تنامي نشاط الجمعيات الإسلامية ذات الأهداف الخيرية الاجتماعية ، وتنامي نشاط المفكرين الإسلاميين غير المرتبطين بأي تنظيم إسلامي ، وتنامي كذلك نشاط التنظيمات الإسلامية أو ما يصطلح على تسميته الحركات الإسلامية ، حيث عم وجودها كافة الأقطار الإسلامية[1].

يرى **محمد نجيب ياسين** أن المقصود بالحركات الإسلامية هي تلك الجماعات المشتغلة بالعمل السياسي ؛ حيث يقول:" نعني بالحركات الإسلامية هنا تلك الجماعات ذات التوجه السياسي ، والتي تتخذ من الوصول إلى الدولة الإسلامية هدفا وضرورة شرعية وإنسانية"[2] .

كما يذهب **عبد الوهاب الأفندي** إلى أن الحركات الإسلامية مصطلح يطلق أو يغلب إطلاقه على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية وتنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة ، أما الجماعات الصوفية والأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية كحزب الاستقلال المغربي والنظم والحركات التي تحكم باسم الشريعة الإسلامية تقليديا كالسعودية فتخرج عن هذا التحديد[3] .

---

[1] عماري إبراهيم ، جزار مصطفى : الحركة الإسلامية بين الصعود والأفول ، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية ، العدد 4 ، 2016 ، الجزائر، ص349

[2] محمد نجيب ياسين : ندوة مستقبل العمل الإسلامي ، الحركة الإسلامية في ظل تحولات الدولة وأزمة الخليج ، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث ، 1991 ، ص 112

[3] عبد الوهاب الأفندي وآخرون : الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 ، 2002 ، أبو ظبي – الإمارات ، ص 13

وعرفها **محمد فتحي عثمان** بقوله :" الحركة الإسلامية المعاصرة هي الحركة أو الحركات التي ظهرت بعد الربع الأول من القرن العشرين ، ومن ذلك التاريخ برزت حركات إسلامية معاصرة لها الطابع التنظيمي الحديث ، وإن لم يضعف الأثر الشخصي للزعامة الجماهيرية ، وقد عملت هذه الحركات على تحريك الجماهير حتى وإن لم تتخل عن التركيز على التربية الروحية والفكرية للأفراد ، وعلى قدر ما استطاعت أن توازن بين نزعتها الجماهيرية وخططها التربوية على قدر ما أمكن أن تتوخى نزعة صفوية تظهر أحيانا ، وكذلك تميزت بتقديم الإسلام كنظام شامل للحياة كلها"[1] .

ويعرفها الشيخ **يوسف عبد الله القرضاوي** بأن الحركة الإسلامية هي ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع وتوجيه كل الحياة ، فالحركة الإسلامية قبل كل شيء عمل وعمل دؤوب متواصل ، وليس مجرد كلام يقال أو خطب ومحاضرات أو كتب ومقالات ، وإن كان هذا كله مطلوبا ولكنه جزء من حركة ، وليس هو الحركة. والحركة هي عمل شعبي يقوم على الانبعاث الذاتي والاقتناع الشخصي ، إيمانا واحتسابا وابتغاء ما عند الله تعالى لا من عند الناس[2] .

كما عرفها الشيخ **راشد الغنوشي** بأنها جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق أهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أجل ضبط الواقع وتوجيهه أبدا ، وذلك نظرا لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان ، فتحتم أن تكون رسالته متجددة بتغيير أوضاع الزمان والمكان ، وبتطور العلوم والمعارف والفنون . وبناءً عليه فإن أهداف الحركة الإسلامية واستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان[3] .

[1] محمد فتحي عثمان : التجربة السياسية للحركات الإسلامية المعاصرة ، منشورات مركز دراسات المستقبل الإسلامي ، دار المستقبل ، 1991 ، الجزائر ، ص 93

[2] يوسف عبد الله القرضاوي : أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة ، دار الكتاب ، 1990 ، القاهرة ، ص2

[3] راشد الغنوشي : الحركة الإسلامية ومسألة التغيير ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة ، ط1 ، 2000 ، لندن ، ص11

2. تعريف بعض المختصين والباحثين الأكاديميين :

1) تعريف إبراهيم النجار :

الحركات الإسلامية هي تلك الجماعات التي تشترك معا في اعتبار أحد جوانب الإسلام أو تفسيراته للإطار المرجعي لها ، سواء فيما يخص وجودها أو أهدافها ، والتي تنشط بطرق مختلفة من أجل تطبيق الصورة التي تراها للإسلام في المجتمعات والدول والمجالات التي توجد بها ، ويلعب الجانب الفكري دورا محوريا في تحديد التمايز بين الحركات والجماعات الإسلامية المختلفة ، بالإضافة إلى جوانب أخرى ترتبط به بصورة أو بأخرى ، وعلى الرغم من وجود معايير أخرى يمكن أن يستند إليها في تصنيف تلك الحركات ، مثل الأصول الاجتماعية لها تصوراتها السياسية أو أساليبها الحركية ؛ فإن الأساس الفكري يظل هو القاعدة الأكثر صلابة لهذا التصنيف لها والتميز فيما بينها[1] .

2) تعريف محمد أبو سعود :

الحركة الإسلامية عموما وفي أي قُطر كان هو أنها تجمع أفراد مسلمين في هيئة لها نظام خاص بها ، يؤمنون في أعماق قلوبهم بالإسلام وشعائره ونظمه وقوانينه ، ويعملون في حدود فهمهم وطاقاتهم على تطبيق تعاليم الإسلام في حياتهم اليومية ، وبعبارة أخرى:" الحركة الإسلامية هي مسيرة الجماعة من المسلمين مثلهم الأعلى الإسلام ، وهو القوة الدافعة للحركة أو الحافز لها ، وسمتهم الغاية من هذا المثل وهي تحقيق أكبر نمط من الأمل الروحي والمادي للبشر ، يستمدون نظمهم الحياتية من مثلهم الأعلى أو شرعتهم ، ويحققون هذه النظم عن طريق هياكل ينشؤونها حسب حاجاتهم وتطوراتهم البيئية "[2] .

3) تعريف هشام جعفر وأحمد عبد الله :

لا يمكن الحديث عن الحركة الإسلامية باعتبارها وحدة واحدة ، فالتعددية في الرؤى والتصورات والاستراتيجيات والتكتيكات والتنظيمات والجماعات ؛ باتت حقيقة واقعة في الساحة

[1] إبراهيم النجار وآخرون : دليل الحركات الإسلامية في العالم ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، 2006 ، القاهرة – مصر ، ص 17 – 18

[2] عبد الله النفيس : الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي ، دار آفاق للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012 ، الكويت ، ص 354

السياسية العربية والإسلامية ، بل تجاوزت هذه التعددية التنظيمات المختلفة لتطال التنظيم الواحد. ليس عموم الحركات الإسلامية التي تباينت وتعددت مواقفها من العمل السياسي ، وإنما الحركات الإسلامية التي قبلت الدخول والاشتراك في ساحة العمل السياسي المشروع من منطق قبول التعامل مع النظام السياسي القائم من خلال قواعده ، وإن كان هذا الحصر والقصر لا ينفيان وجود قواسم مشتركة بين أغلب الحركات الإسلامية ، فالإسلاميون يشتركون في حقيقة أنهم يريدون أن يستعيدوا مرجعية الإسلام لتنظيم شؤون الحياة جميعا ، إلا أن هذا القاسم المشترك يعبر عنه في سياقات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية شديدة التباين، وفي مجتمعات لكل واحد منها خصوصيات مختلفة عن خصوصيات غيره بدرجة من الدرجات مما يفرز أنماطا مختلفة من الحركات الإسلامية[1] .

3. تعريف بعض شخصيات الحركة الإسلامية في الجزائر :

1) تعريف الشيخ محفوظ نحناح :

الحركة الإسلامية هي ذلك الجهد البشري الجماعي المنظم الذي يسعى إلى استئناف الحياة الإسلامية الشاملة في واقع الناس بالوسائل السلمية ، وعلى قاعدة التربية والتكوين والعمل الدعوي والاجتماعي والسياسي وفق منهج متوازن بعيدا عن العنف واللغو والتطرف.

الحركة الإسلامية تجديد للدين في واقع الناس تراعي فيه سنن التدرج والواقعية والممكنات الشرعية ، وتتحرك وسط المجتمع لبناء الإنسان الصالح والأسرة الصالحة باعتبار أنّ إصلاح الحكم نتيجة حتمية لإصلاح المجتمع[2] .

2) تعريف محمد بوسليماني :

يقول محمد بوسليماني في أحد محاضراته :" الحركة الإسلامية ليست حربا سياسية فقط بل تيار شامل يعيد بناء المجتمع انطلاقا من العقيدة الصحيحة ، وتقوم على التربية والدعوة والعمل

[1] حسن الترابي وآخرون : الإسلاميون والمسألة السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2004 ، بيروت–لبنان ، ص 236–235

[2] محفوظ نحناح : ندوة حول الحركة الإسلامية الجزائرية الواقع والآفاق ، أرشيف حركة مجتمع السلم ، 1991 ، الجزائر

السياسي والاجتماعي. تهدف إلى إصلاح العقيدة والسلوك وإعادة بناء الأسرة المسلمة ، ونشر ثقافة إسلامية وسطية معتدلة ، والمشاركة في الحياة العامة لخدمة المجتمع والدولة " .

ويضيف :" الحركة الإسلامية هي وسيلة حضارية لإعادة الإسلام إلى حياة الناس عبر تربية الفرد والأسرة والمجتمع على منهج الاعتدال والسلم والعمل المندرج بعيدا عن العنف واللغو"[1] .

3) تعريف أبو جرة سلطاني :

في مقال له على مجلة الوسطية حول مفهوم الحركة الإسلامية ؛ يعرفها :" هي ذلك الجهد الجماعي المنظم الذي يسعى إلى إعادة الإسلام إلى موقع الريادة عبر التربية والدعوة والعمل السياسي المدني بوسائل سلمية تراعي سنن التدرج وموازين القوى ضمن رؤيا حضارية شاملة لبناء الإنسان والعمران " .

ويضيف من نفس المقال :" الحركة الإسلامية ليست حزبا سياسيا فقط وليست جماعة دعوية محضة ، وإنما هي مشروع حضاري متكامل هدفه استئناف الحياة الإسلامية في كل ميادين الحياة ضمن منهج وسطي معتدل ، يحترم الخصوصيات الثقافية ويتعامل مع الواقع بإيجابية وتدرج" [2] .

نرى أن كل من الشيخ محفوظ نحناح وأبو جرة سلطاني يتفقان على أن الحركة الإسلامية ليست مجرد حزب سياسي أو جماعة دعوية ، ويؤكدان على السلمية والوسطية والتدرج كوسائل أساسية للتغيير . كما ركز محفوظ نحناح كثيرا على إصلاح المجتمع قاعدة للتغيير السياسي ، أما أبو جرة سلطاني فقد جعل من الحركة الإسلامية جزءا من مشروع حضاري عالمي .

[1] محمد بوسليماني : محاضرة وقفات مع الحركة الإسلامية الجزائرية ، ألقيت في أحد لقاءات أبناء الجالية الجزائرية في أوروبا(فرنسا أو بلجيكا) ، في أمسية تربوية (بعد صلاة العشاء) ، لمدة حوالي 45 دقيقة ، أوائل التسعينات (1992/1991)

[2] أبو جرة سلطاني : مقال حول مفهوم الحركة الإسلامية ، مجلة الوسطية ، العدد 12 ، 2004 ، الجزائر ، ص ص 20-25

4) تعريف عبد الرزاق مقري :

الحركة الإسلامية هي تجمع بشري يحمل مشروعا حضاريا شاملا للإصلاح والتغيير ينطلق من المرجعية الإسلامية ، ويعتمد الوسائل السلمية والمدنية لبناء مجتمع إسلامي متكامل يقوم على مبادئ العدل والحرية والشورى والتنمية الشاملة .

الحركة الإسلامية ليست حركة وعظية دينية فقط ولا سياسية فقط ، بل تسعى لتغيير الإنسان والمجتمع والدولة ضمن رؤيا متكاملة ، وتؤمن بالعمل السلمي المدني (الانتخابات ، التوعية ، التربية ، العمل النقابي والخيري) ، كما ترفض العنف كوسيلة للوصول إلى الأهداف.

الحركة الإسلامية تسعى لتحقيق مشروع حضاري إسلامي يوازن بين الأصالة والانفتاح وبين الدين والعصر ، وبين المحلية والعالمية[1] .

من هنا يمكن القول أن مفهوم الحركة الإسلامية بشكل عام هي مجموعة من الجهود المنظمة ، الفردية أو الجماعية التي تسعى إلى إعادة بناء الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفق التصور الإسلامي المستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية .

تجمع هذه الحركات بين الطابع الإصلاحي والطموح السياسي ، وتنشط عبر مجالات الدعوة ، التربية ، العمل السياسي والاجتماعي وأحيانا العمل الجهادي .

4. مقومات الحركة الإسلامية :

تشكلت الحركة الإسلامية عبر مسار طويل من التفاعل بين النصوص الشرعية والواقع الاجتماعي والسياسي المتغير. وقد قامت على جملة من المقومات الأساسية التي منحتها القدرة على الاستمرار والانتشار، رغم اختلاف البيئات وسياقات النشأة .تُعد هذه المقومات بمثابة الأعمدة التي أسست لوجود الحركة، وحددت معالم مشروعها الإصلاحي والسياسي، ومن دونها كانت الحركة ستفقد هويتها أو فاعليتها.

[1] عبد الرزاق مقري : المشروع الإسلامي (هويته ، أهدافه ، أدواته ، مصادر قوته) ، دار الخلدونية ، 2013 ، الجزائر ، ص 17-18

1) **الشمول :**

وهو العمل على تكوين دولة إسلامية ، ولقد بذلت الاتجاهات الإسلامية الثلاثة – العقيدة الشريعة والعبادة – جهودا جبارة لتحقيق هذا الهدف ، ومن فروع النظرة الشمولية للإسلام اعتبار المسلمين كلهم على ما بينهم من خلافات كيانا واحدا فرّقته أحداث الزمان، وفرض على المسلمين بعث الكيان الدولي للإسلام .

ومن أبعاد فكرة الشمول أيضا الاهتمام بالقضية الاقتصادية والاجتماعية[1] ، يقول الإمام حسن إسماعيل الهضيبي[2] :" يجب على ولي الأمر أن يساعد الناس على إيجاد أعمال لهم ويتعهدهم حتى يصلح حالهم ، فإذا كان دخل الإنسان لا يكفيه وكان غير قادر على العمل فهو في كفالة الدولة ، فإن لم تكف الزكاة لسد حاجات الفقراء أصبح فردا على كل من عنده فضل من المال أن يعود به على الفقراء ، فإذا منع الفقير حقه جاز له أن يقاتل عليه .

2) **القضية الوطنية :**

ومن هذه المقومات الاهتمام بالقضية الوطنية . إنه لا يتناقض في نظر الحركة الإسلامية بين العالمية والوطنية ، إذ أن الوطنية هي منطلق العالمية ، وإن عناية المسلم بإصلاح وطنه واجب ديني ، إذ كلما تقدم هذا الوطن إلا وأصبح أَقْدَر على إقامة الأوطان الإسلامية الأخرى والناس حيثما كانوا.

3) **السلفية :**

ويقصد بها استمداد الإسلام من أصوله دون تعصب لما وجد في تاريخ الإسلام من نظريات واجتهادات ، فالأصل ما ورد في الكتاب والسنة وعصر الخلفاء ، يقول الإمام حسن البنا :" وتستطيع أن تقول ولا حرج عليك أن الإخوان المسلمين دعوة سلفية لأنهم يدعون إلى العودة بالإسلام إلى معينه الصافي كتاب الله وسنة رسوله .

[1] راشد الغنوشي : الحركة الإسلامية ومرحلة التغيير ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة ، ط1 ، 2000 ، لندن ، ص120

[2] حسن إسماعيل الهضيبي : 1973/1891 مصري الجنسية وهو المرشد الثاني لجماعة الإخوان المسلمون ويصفه الإخوان بأنه " المُرشد الممتحن" تم الحكم علي الهضيبي بالإعدام شنقًا في 4ديسمبر1954 م، وهي الفترة التي قتل فيها العديد من شباب الإخوان في معتقلات الواحات وسجن طرة والسجن الحربي من جراء القتل والتعذيب حيث كانت الدولة المصرية تحاول أن تصفي جماعة الإخوان المسلمين بالقوة. من مؤلفاته : دعاة لا قضاة. إن هذا القرآن. الإسلام والداعية

4) البعد الإيماني :

أي أنّ الحركة الإسلامية تؤكد في تربيتها على ضرورة الأخذ بالأسباب ولكن مع الاعتقاد بأن هذه الأسباب لا تؤدي نتائجها إلا بإذن الله تعالى .

5) الشعبية :

أي أن الحركة الإسلامية ليست حركة فئة معينة أو طريقة صوفية تحصر عملها في مجموعة المريدين . إنها ضمير الأمة المتحرك وأعماقها الثائرة ، ومن ثم فهي ترفض مقولة الصراع الطبقي وتعتبر أن الإسلام – والإسلام وحده – قادر على إزالة كل ألوان الظلم والاستغلال داخل المجتمع الإسلامي [1] .

5. خصائص الحركة الإسلامية :

تتميز معظم الحركات الإسلامية بعدة خصائص ؛ ومن أبرزها وأهمها :

أ) التغيير الاجتماعي والسياسي:

يعد قاسما مشتركا للحركات الإسلامية على مدى الزمن حيث يشير تراثها الفكري إلى رفضها للأوضاع القائمة في المجتمعات والنظم الإسلامية باعتبارها أوضاع تخرج عن الإسلام الصحيح من وجهة نظرها ، وتركز جهدها على إقامة الإسلام كنظام شامل للحياة الاجتماعية والسياسية للمسلمين [2].

ب) البناء الفكري الفريد :

فكل جماعة تطرح مقولتها الفكرية وشعاراتها والقيم التي تدعو إليها لإقناع الأعضاء والحفاظ على تضامن الجماعة الداخلي ، كما يتسم البناء الفكري لكل الحركات الإسلامية بالغموض[3] .

[1] راشد الغنوشي : المرجع السابق ، ص 120–122

[2] يوسف القرضاوي : مصدر سابق ، ص 53

[3] عبد العاطي محمد : الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1999 ، القاهرة ، ص19

ت) البناء التنظيمي القوي :

وربما يرجع ذلك إلى طابع السرية التي اتسمت بها هذه الحركات عبر الزمن ، ولقوة الاعتبارات الأيديولوجية والإصرار على تحقيق التغيير الاجتماعي الجذري.

ث) الانتشار والتغلغل التلقائي :

وساعدها في ذلك بوجه خاص طبيعة الدين الإسلامي ذاته الذي يفرض على المؤمن أن يبادر بتطبيق تعاليم الإسلام دون توجيه ، وهذا لقوة الشعور الروحي عند المسلمين مما يسهل تقبل الدعوات الإسلامية[1] .

3-الجذور التاريخية لبروز الحركة الإسلامية في الجزائر :

شهدت الجزائر منذ بدايات الاحتلال الفرنسي سنة 1830م تحولات كبرى مست الحياة الدينية والثقافية والاجتماعية بعمق. فبعد أن كانت الجزائر جزءًا من الفضاء الإسلامي العثماني، بكل ما كان يحمله من مؤسسات دينية وتعليمية (كالزوايا والمساجد والمدارس القرآنية)، تعرضت البنية التقليدية للمجتمع الجزائري لضربات قاسية بفعل سياسات الاستعمار التي استهدفت الإسلام باعتباره مرجعية حضارية وهوية جامعة.

[1] علاء عبد العزيز : الحركات الإسلامية في آسيا ، مركز الدراسات الآسيوية ، 1988 ، القاهرة – مصر ، ص 20-22

تطور هذا المسار بعد الاستقلال (1962) مع تراجع المرجعية الإسلامية في الدولة الجزائرية الحديثة ذات التوجه الاشتراكي، مما دفع إلى بروز حركات إسلامية منظمة خلال السبعينيات والثمانينيات، أكدت على ضرورة استعادة الإسلام كمرجعية للدولة والمجتمع، وصولًا إلى تشكل تيارات إسلامية متنوعة بين العمل الدعوي، السياسي، وأحيانًا المسلح خلال التسعينيات.

المرحلة الأولى (دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في بلورة الفكر الإسلامي والسياسي) (1931 – 1962) :

ظهور الحركة الإسلامية في الجزائر لم يكن وليد فترة عابرة أو حدث مفاجئ ، بل هو نتيجة تراكمات تاريخية وفكرية وسياسية واجتماعية ، بدأت منذ القرن التاسع عشر ، وشهدت تبلورا واضحا في القرن العشرين كرد فعل عن الانحطاط الحضاري والتراجع السياسي والغزو الثقافي للمجتمعات الإسلامية ، وقد جاء ظهور الحركات الإسلامية المعاصرة كامتداد للحركات الإصلاحية التي ظهرت في فترات سابقة ، وكانت تتحمل عبء الرد على المشروع الفرنسي التغريبي الذي بدأت فرنسا في تنفيذه منذ احتلالها للجزائر[1] .

أما بداية تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر فيبدأ من نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بزعامة الشيخين " عبد الحميد بن باديس" و"محمد البشير الإبراهيمي" ، والتي لها الفضل الكبير في الحفاظ على الشخصية الإسلامية ، والتي كانت تهدف إلى إصلاح عقيدة الشعب ومحاربة الجهل والمحافظة على الشخصية العربية الإسلامية ، وقد أكد ذلك الشيخ "أبو جرة سلطاني " بقوله :" ولا أكون مجانبا للحق إذا قلت أن الحركة الإسلامية المعاصرة المتمثلة في كل التيارات ذات التوجه الوسطي المعتدل ، ومن بينها حركة مجتمع السلم تعد نفسها ومرجعيتها وجهودها وجهادها في الدعوة والتربية والحركة امتدادا طبيعيا لسيرة ومسيرة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" .

وقد عملت الجمعية على توعية المجتمع الجزائري ، واتخذت المقاومة في البداية شكلا فكريا وثقافيا ، ثم تحولت إلى عمل سياسي منظم واندمجت مع الحركات الوطنية ، وشاركت في الثورة على المستوى الداخلي والخارجي ، وكان من أبرز نشاط الجمعية التعليم ، حيث أسست عدة

[1] رضوان أحمد شمسان الشيباني : الحركات الأصولية في العالم العربي ، مكتبة مدبولي ، 2006 ، القاهرة – مصر ، ص146

مدارس وأعادت دور المساجد (الكتاتيب) ، وكذلك نشاطهم في النوادي والصحف لتبليغ رسالتها وأصبحت هذه الأندية بالعشرات ثم بالمئات وكذا كتابتهم في الصحف ، أما النشاط السياسي فكان أحد أركان نشاطها ، وتمثل صراعها الخفي والعلني ضد الاستعمار ، ودخلت الجمعية معترك السياسة بشكل صريح منذ مشاركتها في المؤتمر الإسلامي سنة 1936[1] .

المرحلة الثانية (تطور الوعي الإسلامي) (1962 – 1970) :

يتضح مما سبق أن الحركة الإسلامية الجزائرية استمدت مرجعيتها الفكرية من فكر ونشاط ورموز جمعية العلماء أولا ، الأمر الذي حدا بالبعض إلى القول أن ما يشد الحركة الإسلامية في الجزائر من روابط يعود لتلك الجمعية التي أسسها " عبد الحميد بن باديس " ، فضلا عن استنادها ثانيا بعد الاستقلال لاسيما في منتصف الستينات إلى فكر جمعية القيم المنحدرة من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .

كما نجد بعض الجماعات مرجعها في فكر " مالك بن نبي " الذي تجند للعمل الفكري لأجل تنشيط النهضة الحضارية التي نظر لها في كتبه ، والتي كانت محاصرة في الجزائر كما عمل على تكوين نخبة مسلمة مثقفة واجبها التصدي للتيار اليساري ، وقد كان له دور في ترسيخ وتنظيم الحركة الإسلامية ، بل أصبح مسجد الجامعة المركزية الذي أسسه مكانا للتنظيم والحركة والعمل الجماعي ، محاولا إعطاء مفهوم وتصور جزائري للإسلام السياسي[2]

ما يمكن ملاحظته والتأكيد عليه أن الحركة الإسلامية الجزائرية منذ مرحلة الشيخ " عبد الحميد بن باديس " وجمعيته إلى مرحلة الستينات ؛ كانت ذات اتجاه إصلاحي هدفت إلى نشر الثقافة العربية في سائر الأوساط وتطهير العقيدة الإسلامية من الخرافات وتقوية الشعور بالشخصية العربية في الوقت الذي أصبحت فيما بعد ذات اتجاه راديكالي ، نتيجة ما فرضه الواقع عليها من تغيرات وتحولات ارتبط قسم منها باستخدام العنف السياسي .

[1] عماري إبراهيم ، جزار مصطفى : مرجع سابق ، ص 353

[2] محمد نجيب سعد : مقال الحركة الإسلامية الجزائرية ، شيء من التاريخ لفهم المستقبل ، جريدة الوطن ، 05 أفريل 2014 ، عمان – الأردن ، ص 15

لقد قام "ملك بن نبي" ندوات فكرية ونشاطات ملحوظة ابتداء من 1966 ، وأخرى في الجامع الكبير ونشّط حلقات فكرية علنية ، تحولت فيما بعد إلى نواة لملتقيات الفكر الإسلامي التي تبنتها الدولة لاحقا إلى حين إلغائها في عهد الرئيس محمد بوضياف .

بعد الاستقلال ظهرت الخلافات بين رموز العمل الإسلامي والسلطة الحاكمة حول شكل الدولة وطبيعتها ، واستخدمت السلطة أساليب الترغيب والترهيب مع الرموز الإسلامية ، فخلال الستينات والسبعينات عملت الحركة الإسلامية على تشييد المساجد لتكون مراكز دعوة وانطلاق لها، كما شهدت هاته الفترة ازدهارا مكبوتا فاتسمت بالعمل السري ، ليأتي بعد ذلك نشاط المفكر " مالك بن نبي " في تنظيم الملتقيات والندوات علنا .

ومن اللافت أن الحركة الإسلامية اعتبرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ومالك بن نبي مرجعية لها ، وهي مزدوجة ميّزت الجماعة بالانفتاح والاقتباس من العلماء من كل الاتجاهات[1] .

المرحلة الثالثة (التأثير الخارجي وظهور التنظيمات السرية) (1970 –التسعينات) :

لقد استلهمت الحركة الإسلامية الجزائرية من الخطاب الفكري لحركة الإخوان المسلمين وعلى رأسهم أفكار " السيد قطب " تُصورها لإعادة تشكيل المجتمع الجزائري ، وفي هذا لصدد يقرأ أحد قادة الحركة الإسلامية في الجزائر بتأثره العقائدي بالخطابات الفكرية لحركة الإخوان المسلمين في مصر ؛ حيث يصرح قائلا :" لقد تأثرنا بمدرسة " ابن تيمية " ورأيه المجدد الذي يبجّل العودة إلى الإسلام الحقيقي ، إسلام الكتاب والسنة ، وإلى الفهم الصحيح لصحابة الرسولﷺ ، كما أننا تحملنا تأثيرا قويا من طرف الإخوان المسلمين من أمثال الشيخ " حسن البنا ، سيد قطب وعبد القادر عودة " وقرأنا كل ما كتبه " سعيد حوا " وفوجئنا بمواقفهم الجريئة ومقاومتهم للطاغوت[2] .

إنّ مثل ذلك التصريح السالف الذكر يحتم علينا ضرورة العودة إلى جذور تلك الأفكار والاعتقادات التي اعتمدتها الحركة الإسلامية في الجزائر ، وتبنتها من أجل التغيير الذي تنشده في

---

[1] حفص الزهار : مقال تاريخ الحركة الإسلامية في الجزائر ، موقع إضاءات ،https://www.ida2at.com/history-islamic-movement-algeria/. 18 أفريل 2019

[2] علي سموك : إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية ، مختبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع ، جامعة باجي مختار ،2006 ، عنابة – الجزائر ص265

المجتمع ، خاصة تلك المعتقدات التي جاء بها " سيد قطب " ، والتي مثّلت مرجعية فكرية للحركة الإسلامية الجزائرية منذ تشكيلها .

انتظمت في بداية السبعينات عدة مجموعات في السر، وكان أغلبها يميل إلى جماعة الإخوان المسلمين (أنصار الله ، جنود الله ، جماعة المودودي) ، وغيرها من المجموعات الإسلامية المناهضة للسلطة الحاكمة في البلدان العربية ، وقد تكاثرت في جميع مناطق الجزائر جماعات تُعرف باسم " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " . إذن لقد انتقلت هذه الجماعات إلى مرحلة جديدة مَيّزتها مهمة واحدة هي تلك المتمثلة في " تهذيب المجتمع " ويعني ذلك انتقالهم إلى مرحلة العمل الحقيقي[1] .

مع أواسط السبعينات استقدمت أعداد كبيرة من المتعاونين من سوريا ومصر وبولونيا وروسيا ... والذين حملوا معهم ثقافتهم وانتماءاتهم الأيديولوجية ، فانتشرت كثير من الأفكار البعثية والقومية واليسارية عبر الاحتكاك بالشباب في الثانويات والجامعات الجزائرية . وفيما يتعلق بالحركة الإسلامية فقد انتشرت بفعل هذا الاحتكاك بعض أفكار التيارات الإسلامية للوافدين بمختلف تنظيماتهم وعلى رأسهم الإخوان المصريون والسوريون الناشطون حينذاك[2] .

بعد بداية الثمانينيات تم إنشاء جمعيات جديدة للأحياء والمساجد في الجزائر ، وكانت بمثابة قاعدة للحركة الإسلامية من تيار الإخوان ، وقد سمحت هاته الأخيرة بوضع نسيج هيكلي وحيوي شكّل نواة الدعاية لأيديولوجيتها وتكوين المناضلين الذين انظموا فيما بعد إلى الحركة الإسلامية .

انتقل اتجاه الإخوان المسلمين من المطلب الروحي والأخلاقي إلى المطلب السياسي ، لكن دون استجابة للرغبة في تنظيم حزب سياسي مفضلين انتهاج الطريقة المرحلية مثلما تُمليها الجمعية الأم ؛ أي إعادة إخضاع القاعدة للتصور الإسلاموي الجديد ، ثم تغير السلطة بصفة تلقائية[3] .

---

[1] بلقاسم سلاطنية ، سامية حميدي : مقال الحركة الإسلامية والتغير الاجتماعي في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد43 ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، مارس 2016 ، الجزائر ، ص 275

[2] الطاهر سعود : الظاهرة الإسلامية قراءة في تشكل الحركة الإسلامية في الجزائر ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ، عدد خاص ، أفريل 2008 ، سطيف–الجزائر ، ص 194 – 195

[3] بلقاسم سلاطنية ، سامية حميدي : المرجع السابق ، ص 258 ، 260

في نهاية 1990 حوّل قياديو الحركة جمعية النهضة ذات الطابع الاجتماعي والثقافي إلى حزب سياسي هو حركة النهضة الإسلامية ، لكن سرعان ما أصابها داء الانقسام ، فاستقل جاب الله بحركة جديدة هي حركة الإصلاح وترأس غريمه " الحبيب آدمي " حركة النهضة ، ثم ما لبثت حركة الإصلاح أن انقسمت على نفسها من جديد بين جناح التصحيحيين وجنح الموالين لرئيس الحركة[1] .

إن ارتباط رجال الحركة الإسلامية في الجزائر بنظرائهم في حركة الإخوان المسلمين كان ارتباطا كبيرا ، لذلك نجدهم قد تأثروا بهم في طريقة تفكيرهم ، وفي أسلوب مواجهتهم للسلطة في بلدانهم التي رأوا أنها بعيدة عن الحكم الإسلامي الذي يسعون لتطبيقه في مجتمعاتهم. وعليه فقد قرروا تغيير البناء السياسي في تلك الدول وإعادة تشكيله ، وبذلك أصبحت المهمة الأساسية للحركة الإسلامية في الجزائر هي تهذيب المجتمع الذي حسب رأيهم يميل إلى الكفر باعتباره لا يطبق شريعة الله تعالى ، ويتّبع الأيديولوجية الغربية التي تحمل مبادئا وقيما غريبة عن المجتمع الجزائري المسلم ، وقد اختاروا الجامعة الجزائرية وسيلة لإحداث التغيير الذي كانوا ينشدونه وأسسوا قواعدهم فيها ، لينطلقوا فيما بعد نحو الشعب الجزائري الذي احتضنهم[2] .

نشأت الحركة الإسلامية في الجزائر كرد فعل تاريخي على الاحتلال الفرنسي الذي استهدف الهوية الدينية والثقافية للشعب.بدأت مع مقاومة الأمير عبد القادر، وتطورت مع نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الدفاع عن الدين الإسلامي واللغة العربية والهوية الوطنية.

بعد الاستقلال، واجه الإسلاميون نظامًا اشتراكيًا علمانيًا، مما دفعهم إلى النشاط الدعوي والاجتماعي. ومع أزمات السبعينات والثمانينات، تصاعد الدور الإسلامي حتى أصبح قوة سياسية مؤثرة عقب انفتاح 1988، مما مهد لظهور أحزاب إسلامية بارزة ودخولها العلني في العمل السياسي.

[1] الطاهر سعود : المرجع السابق ، ص 198

[2] بلقاسم سلاطنية ، سامية حميدي : المرجع السابق ، ص 260

6. تيارات الحركة الإسلامية في الجزائر وأبرز فصائلها :

كانت الحركة الإسلامية في الجزائر جزءا من المشهد السياسي والاجتماعي منذ الاستقلال 1962 ، حيث مرت بمراحل عديدة من التأثير والنشوء بدءا من الصراع على الهوية الإسلامية في الجزائر إلى تغيرات جذرية من حيث التنظيمات والتوجهات ، وقد شهدت الحركة الإسلامية في الجزائر بتطورات متعددة تمثل في ظهور تيارات ضمن النشاط السياسي الإسلامي الذي تحول فيما بعد إلى صراع مسلح مع السلطة .

كان من الواضح أنّ الغلبة في الساحة السياسية هو التيارات الإسلامية مع اختلافاتها الظاهرية ، حيث وجد الباحثون صعوبة في تصنيف هذه التيارات ؛ فيقول أحد الباحثين "يتكوّن المجال الإسلامي الجزائري من أربعة تيارات يصعب تمييزها من بعضها ، ماعدا إن أحلنا على زعامتها ، ويرجع ذلك إلى الغموض الذي يكتنف الحدود الفاصلة بينها ، إضافة إلى ذلك هناك العديد من المجموعات الصغيرة المستقلة ، فضلا عن التيارات الإسلامية الموجودة داخل الأحزاب القائمة ، مما يزيد من تعقيد الصورة[1] .

1) التيار الإصلاحي الباديسي :

لقد ركز هذا التيار على إحياء القيم الإسلامية الصحيحة ومحاربة البدع والخرافات ، ونشر التعليم باللغة العربية والدعوة إلى الإصلاح الديني والاجتماعي ، كما شكلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الإطار التنظيمي لهذا التيار منذ نشأتها إلى يومنا هذا ، وجعلت من الإسلام شعارها – الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا – قاعدة للعمل الثقافي السياسي .

ساهم هذا التيار الباديسي في بعث الوعي الوطني ومهّدَ الطرق لحركات التحرر الوطني مع التأكيد على التغيير السلمي عبر التربية والدعوة بعيدا عن العنف الثوري الذي ستتبناه لاحقا حركات أخرى .

لاحظ الشيخ " محمد البشير الإبراهيمي " بنظرته الثاقبة أن الثورة التي دعا إليها 01 نوفمبر 1954 قد حادث عن طريقها منذ برنامج طرابلس والممارسات العشوائية التي تلت الاستقلال وبداية الدخول في متاهة الغموض الفكري والتقليد الأعمى لتجارب الدول الأخرى ، والابتعاد عن

[1] محمد الطوزي : الحركة الإسلامية الجزائرية ، مجلة آفاق المغرب ، العددان 53-54 ، مارس 1993، ص 117-118

تجربة الجزائر والمبادئ التي وضعها الشيخ " عبد الحميد بن باديس " وحافظ عليها الإمام " محمد البشير الإبراهيمي " باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، وبذلك يكون الذي حافظ على الأخيرة قد دق ناقوس الخطر في الوقت المناسب ، ولكن الآذان كانت صمّاء ولم تفق إلا بعد فوات الأوان ؛ أي بعد أحداث أكتوبر 1988 وما تلاها من اهتزازات وتداعيات ما نزال نتجرع علقمها إلى اليوم[1] .

إنّ نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الإصلاحي والنهضوي لم يكن تنظيري فحسب، وإنما يتعمق في الحياة اليومية للمجتمع يشخص الداء ويصف الدواء ، ولم يكتس طابعا استثنائيا ، وأغلب رواد الحركة النهضوية كما تجلت مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والمتأثرين بها فيما بعد أمثال " مالك بن نبي " كانت تتولى المهمة الأساسية لها داخل المجتمع ؛ مثل التعليم والإرشاد والتظاهرات الثقافية ، وهذا ما مكّن لفلسفة الإصلاح في الجزائر عدم بقائها حبيسة لمقارعة الزمان والمكان بل ولجت عقل الإنسان وواقعه اليومي وإصلاحه عقلا ودينا ، وحمايته من التيارات التغريبية والتنويرية التي لطالما طمست نورا بصبغتها التفكيرية والمادية ، وضمان تمسكه بمقوماته الشخصية الجزائرية الإسلامية إلى ضرورة التحرر من قيود الهيمنة الاستعمارية[2]

2) الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) :

يعتبر هذا التيار من أبرز تيارات الحركة الإسلامية في الجزائر بداية التسعينات من القرن الماضي ، والتي كان لها موقف من الديمقراطية ، هذا التيار إسلامي سلفي في جوهره تنادي الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالعودة إلى الإسلام ، باعتباره السبيل الوحيد للإصلاح والقادر على إنقاذ الجزائر مما تعانيه من أزمات اجتماعية واقتصادية ، وكذا استعمار فكري وثقافي والمؤهل للحفاظ على شخصية الشعب الجزائري المسلم .

في السابع من شهر مارس من عام 1989 تم الإعلان الرسمي عن إنشاء حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ومن أهم ما نصّت عليه في بيانها التأسيسي هو إحلال الإسلام مكان

[1] أحمد طالب الإبراهيمي : آثار محمد البشير الإبراهيمي ، ج1 ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1997 ، بيروت–لبنان ، ص10

[2] محمد عدنان بن مير : مقال فلسفة المشروع الإصلاحي في الفكر الباديسي ، مركز بيلار للدراسات والبحوث ، مجلة التربية ، العدد26، 08 جويلية 2023 https://arrabiaa.net/

الأيديولوجية المستوردة ، والعمل من أجل عودة وحدة الصفوف الإسلامية ، والمحافظة على مرتكزات الأمة ومكتسباتها مع إقامة الدولة الإسلامية[1] .

ومن أجل موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الديمقراطية لابد من تحديد ظروف نشأتها واتجاهها الفكري وشكلها التنظيمي ، فهي تتميز بحداثة النشأة مقارنة بجماعة الإخوان المسلمين وكانت موجودة كحزب سياسي قبل أن تأخذ حق الوجود الشرعي ، كما أنها كانت تمثل منصهر جماعات وفرق وأجنحة تنتسب كلها إلى مبادئ الإسلام الكبرى ، لكنها منقسمة فيما بينها حول المنازعات السياسية الدينية ، بالإضافة إلى القيم الكلية للجبهة ليست مذهبية ؛ بل مشخصة أساسا من زعيميها " عباسي مدني " و " علي بلحاج "[2] .

ما ميز علاقة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالديمقراطية هو موقفها المتحفظ منها في البداية ثم الدفاع المستميت عنها بعد فوزهم بالانتخابات المحلية ، ثم الدور الأول من الانتخابات التشريعية، فقد شكلت الديمقراطية حلقة في سلسلة المفاهيم التي قامت على أساسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث يقترح برنامج الجبهة نظام الشورى كبديل للديمقراطية ولكن دون التفصيل في اختلاف الديمقراطية عن الشورى[3].

قال عباسي مدني :" الجبهة مبنية على ما يسمى ديمقراطية المشاركة ، وأن القبول بالديمقراطية لا يجب أن يكون لذاتها ، وإنما ضمانها للحقوق والحريات " ، كما يدعو من خلال كتابه ~ أزمة الفكر الحديث ومبررات الحل الإسلامي ~ إلى دولة الخلافة التي يمكن أن تنقذ العالم العربي والإسلامي ، ويرى أنها تقوم على الشورى ، كما يرى أن الديمقراطية في إطار حكم الأغلبية هي وجهة نظر الأغلبية كيفما كانت طبيعة الأخيرة ، وبذلك يصبح رأيها هو معيار إقامة الحقيقة[4] .

---

[1] رضوان أحمد شمسان الشيباني : مرجع سابق ، ص 152

[2] حيدر علي إبراهيم : التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1996 ، بيروت–لبنان ، 261

[3] بومدين بوزيد : الحركات الإسلامية من الفهم المغلق إلى أفق جديد ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2002 ، الجزائر ، ص 36

[4] صالح زاهر الدين : الحركات والأحزاب الإسلامية وفهم الآخر ، دار الساقي ، 2012 ، بيروت –لبنان ، ص498

ويؤكد كذلك أن الديمقراطية ليست من الإسلام في شيء ، وهي غريبة في أوطاننا وأصالتنا وتاريخنا ، وهكذا تكون الشورى في مقابل الحكم الجاهلي والحزب الرباني في مقابل الحزب الشيطاني ، وبما أن هناك الشورى فلسنا بحاجة إلى الأنظمة الغربية وعلومها الإنسانية[1].

أما الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ " علي بلحاج " فقد تميز بموقفه الرافض للديمقراطية جملة وتفصيلا من خلال اشتهاره بمصطلح " الدم الديمقراطي " ، حيث يرى أن مجازر الديمقراطية لا تختلف عن مجازر الشيوعية ما لم تكن أشد ، والفرق الوحيد هو أن الديمقراطية استبداد الأغلبية ، ويخشى بأن تؤدي إلى تجميد تطبيق الشريعة وإلى الانحلال الخلقي وسقوط الحضارات ، وهي فكرة دخيلة عن الإسلام ولا يعقل أن تتخذ كوسيلة للحكم في العالم الإسلامي ، كما يعتبرها بأنها كفر ومتناقضة مع روح الشريعة الإسلامية لأنها تفصل الدين عن الدولة ، وتتخذ من المجالس النيابية أسلوبا للحكم وتشجع الحرية الاقتصادية التي تزيد من النزعة الفردية المتطرفة .

كما يستند أيضا في حديثه عن الديمقراطية للمفكر الباكستاني الإسلامي " أبو الأعلى المودودي " الذي يعتقد بأن مفهوم الديمقراطية الحديثة هو حاكمية الجماهير بدل حاكمية الله تعالى، و يستند كذلك إلى " محمد يوسف موسى " الذي يرى أن الحكم الإسلامي ليس حكما ديمقراطيا لا بالمعنى الإغريقي ولا بالمعنى المعاصر ، و " محمد أسد " الذي يرى أنه من باب التضليل أن يحاول الناس تطبيق المصطلحات التي لا صلة لها بالإسلام[2] .

جمعت الجبهة تيارات إسلامية متعددة ، حيث اختلفت في لغة خطابها لكن توحّدت من جانب البرنامج ووحدة الخصم السياسي ، وتتمثل هذه التيارات في التيار الإصلاحي المعتدل والتيار المتشدد وتيار الجزأرة ، وبالنسبة للهيكلة الاجتماعية للجبهة فقاعدتها الاجتماعية كانت من شباب الأحياء الشعبية والمستبعدون من الوظائف والأعمال ، وكذلك فيما يطلق عليهم الحركيين .

كانت الجبهة قد نجحت في تعبئة الجماهير وحشدها في مظاهرات تستعرض قوة الحزب الناشئ ، وقد استفادت كثيرا من وجودها في المساجد ، وتبدو الجبهة كأنها مصهر جماعات

[1] بومدين بوزيد : المرجع السابق ، ص 46

[2] صالح زاهر الدين : المرجع السابق ، ص 498

وأجنحة تنتسب كلها إلى مبادئ الإسلام الكبرى ، وهذا الشكل الفضفاض يفضله الإسلاميون دائما؛ لأنه يمكّنهم من التهرب من وضع برامج مفصلة ودقيقة ، كما يجنبهم الخلافات والانقسامات التي تحدث كثيرا في الأحزاب المذهبية ، ولا تكتفي بالشعارات العامة وتدخل في النقاش والجدل والتنظير[1] .

ونتيجة عدم تقدير عواقب الإضراب السياسي وتصعيد السلطة للاعتقالات ، بدأت الانقسامات بين قيادات الجبهة حتى ظهرت قيادة جديدة ، وباشرت نشاطها استعدادا للمشاركة في الانتخابات التشريعية التي تظاهرت بعدم المشاركة فيها ، وقد حصدت 188 مقعدا في الدورة الأولى .

تمّ حل الجبهة في مارس 1992 بعد إجهاض العصيان المدني ، وحُرمت من المشاركة السياسية وتحولت من معارضة سياسية إلى حركة مسلحة ، وأصدرت بيانا أعلنت فيه أن المشروع الإسلامي الذي أقامته لا يمكن إلغاؤه من الخارطة السياسية جرة قلم ، وبعد فشل خطط الجبهة في تحريك الشارع واستنفذت جميع الوسائل السياسية المتاحة لحمل النظام على ضرورة العودة للمسار الانتخابي لجأت إلى الخيار المسلح[2] .

3) حركة مجتمع السلم (حماس) :

تمثل حركة المجتمع الإسلامي التيار الإخواني في الجزائر ، وقد حصلت على الاعتراف الرسمي في فيفري 1991 ، وحولت اسمها فيما بعد إلى حركة مجتمع السلم (حمس) MSP لتنسجم مع القوانين الجديدة علم 1996 التي تمنع إنشاء الأحزاب على أساس ديني ، وشعارها "العلم والعمل والعدل " ، وينص قانونها الأساسي على أن مرجعيتها هي :

- الإسلام بمصادره ومقاصده .
- تراث الحركة الوطنية بكل ما قدمته إلى الشعب خلال عقود من الزمن .
- بيان 01 نوفمبر 1954 ببنوده وأهدافه ، وما يشكله من نظرة شاملة ومتوازية للدولة الجزائرية المنشودة .

[1] حيدر علي إبراهيم : المرجع السابق ، ص 262

[2] عماري إبراهيم ، جزار مصطفى : مرجع سابق ، ص 358

– تراث الحركات الإصلاحية وتجارب الحركات الإسلامية المعتدلة في العالم .

– ما وصل إليه الفكر الإنساني من قيم حضارية تسعد البشرية وتحقق استقرارها[1] .

تعتبر حركة المجتمع الإسلامي امتداد لتنظيم الإخوان المسلمين في الجزائر ، وكانت تعتمد في البدء على الأصول النظرية لحسن البنا و سيد قطب ، كما تعتمد التغيرات الجديدة في تطور التجربة الإخوانية بمصر ، كما تستلهم بعض أفكار راشد الغنوشي التونسي ، وتسعى إلى أن تتحول إلى حركة منظمة لكل التيارات الإسلامية ثم تحولت إلى جمعية الإرشاد والإصلاح والتي تسعى إلى التكافل والعمل الخيري ، وقد وقفت في وجه الدعوة لتغيير الميثاق الوطني بصياغة تؤدي إلى طمس الهوية الوطنية الجزائرية الإسلامية العربية ، وكان " محفوظ نحناح " أمينا عاما عليها ، وتعد ثاني أكبر قوة إسلامية بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، حولت اسمها فيما بعد إلى حركة مجتمع السلم لتنسجم مع الدستور الجديد ، وامتلكت الحركة هيكلا تنظيميا واضحا يبدأ من المؤتمر وينتهي بالأسرة ، ويتكون هيكلها من الهيئات الوطنية والهيئات التنظيمية المحلية[2] .

الخاصية الملازمة لحركة المجتمع الإسلامي الإخوانية هي المشاركة في السلطة على مدى عشرين عاما والدخول في الانتخابات التشريعية الملغاة منذ عام 1991، وقد دفعت ثمن رفض العنف والخلاف مع خيار المجابهة المسلحة مع السلطة باغتيال طال بعض شيوخها منهم الشيخ " محمد بوسليماني " نائب رئيس الحركة ، حيث شاركت في ندوة الوفاق الوطني التي رشّحت " اليامين زروال " رئيسا ، كما ترشح محفوظ نحناح في رئاسيات 1995 ونال المرتبة الثانية بنسبة 25 % وكانت أول تجربة وزارية للحركة الإخوانية المشاركة في الحكومة عام 1996[3] .

في عام 1996 أزالت الحركة من اسمها صفة الإسلامي لتصبح حركة مجتمع السلم بعد تعديل الدستور ، كما شاركت في الانتخابات البرلمانية التعددية الأولى سنة 1997 بعد وقف المسار الانتخابي سنة 1992 ، وفي الانتخابات المحلية حصلت على 71 مقعدا بالبرلمان وحوالي 1100 منتخبا منها حوالي 24 بلدية تسيرها الحركة ، وفي غياب الشيخ محفوظ نحناح

[1] عبد الغني عماد : الحركات الإسلامية في الوطن العربي ، مج2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2013 ، بيروت–لبنان ، ص 1803 .

[2] إبراهيم عماري ، جزار مصطفى : المرجع السابق ، ص 358–359 .

[3] عبد الغني عماد : المرجع السابق ، ص 1803–1804

عن سباق الرئاسيات بسبب شهادة العضوية في الثورة ، وقّع عقد ائتلاف حزبي ضم كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الديمقراطي وحركة النهضة وحركة مجتمع السلم لدعم ترشيح عبد العزيز بوتفليقة [1].

برزت حركة مجتمع السلم في تلك الفترة كقوة قادرة على الموازنة بين الحفاظ على خطها الإسلامي وبين الانفتاح على متطلبات الواقع السياسي الجديد الذي فرضه الصراع الأهلي، فعملت على بناء خطاب براغماتي يدعو إلى المصالحة ويبتعد عن منطق المواجهة المباشرة مع السلطة ، مما فتح أمامها لاحقا أفق المشاركة الواسعة في الحياة السياسية خصوصا خلال رئاسيات 1999 وما بعدها .

مثّلت التسعينات بالنسبة لحركة مجتمع السلم مرحلة تثبيت للهوية السياسية واختبار لقدرتها على الصمود والمناورة في بيئة مضطربة ، مع المحافظة على الروابط الفكرية العميقة مع حركة الإخوان المسلمين سواء من حيث المنهج أو التصوّر السياسي العام والأزمة الأمنية بالجزائر ، كما أن رفضها للعمل المسلح والدعوة للحوار والمصالحة عزّز من حضورها في الساحة الوطنية .

4) حركة النهضة :

ومن الأمثلة التي بنيت أيضا عن طريق حضور الآباء المؤسسين وقوة تأثيرهم ، يبرز نموذج حركة النهضة التي برزت منذ منتصف السبعينات بقيادة " عبد الله جاب الله "، وكانت تنشط في منطقة الشرق ، حيث انتسب جاب الله إلى حركة إسلامية وكان يلقي الخطب الدينية وفي أكتوبر 1988 أنشأ جمعية النهضة الخيرية ، والتي تحولت في مارس 1989 إلى حزب سياسي واكتسبت الحركة زخما وحركية بوجوده ، ورغم أنه غادرها مرغما لكنه استطاع تأمين حزب جديد يؤسسه وهو حركة الإصلاح الوطني[2] .

عرفت حركة النهضة مصيرا أسوأ نتيجة عدة عوامل منها نزعة حب الزعامة وتدخل السلطة في هيكلتها ، حيث ما لبث أن تمّ الإطاحة بالشيخ جاب الله في عام 1997 من طرف رفيق دربه " الحبيب آدمي " .

[1] إبراهيم عماري ، جزار مصطفى : المرجع السابق ، ص 363-364

[2] جيدور حاج بشير : مأزق الإسلام السياسي في الجزائر ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 19 ، جوان 2018 ، ص292

إن الأزمة السياسية التي شهدتها حركة النهضة كانت نتيجة الخلافات الداخلية التي وصلت لذروتها في مسألتين هما :

أولا : ديمقراطية التسيير ؛ وذلك عبر استحداث منصب الأمين العام بدل رئيس الحركة ، ووضع الحبيب آدمي على رأسه ، وأعيد انتخاب عبد الله جاب الله رئيسا ، وللحد من صلاحياته تقاسمها معه المكتب السياسي للحركة للقضاء على مركزية القرار ، وإضفاء أكثر ديمقراطية داخل الحزب ثانيا : التغيير في استراتيجية العمل والتحول إلى المشاركة في السلطة بدلا من المشاركة في منظور المعارضة ، وهناك من يرجع هذه الأزمة إلى فرضية المؤامرة السلطوية ، وهذا ما أكدته بعض الأوساط الإسلامية بأن السلطة حاولت اختراق الحركة بافتعال الأزمة داخليا بغرض إخراجها من المعارضة[1] .

تميزت حركة النهضة بمواقف سياسية من بينها ؛ تؤمن بالديمقراطية كآلية للحكم ضمن المرجعية الإسلامية ، وترفض العنف السياسي والعسكري ، كما أنها تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في إطار سلمي ، وتدافع عن الهوية الوطنية الجزائرية . لقد مثلت مشروعا إسلاميا إصلاحيا معتدلا لكنها تأثرت كثيرا بالتحولات السياسية والانقسامات الداخلية ، ورغم تراجعها في جزء مهم من تاريخ الإسلام السياسي الجزائري وتجربة فريدة مقارنة بتجارب أخرى أكثر جذرية مثل تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

5) الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) :

نشأت الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر مطلع تسعينات القرن العشرين في سياق سياسي وأمني شديد التوتر أعقب وقف المسار الانتخابي سنة 1992 وما تبعته من قمع واسع للحركة الإسلامية . جاءت الجماعة الإسلامية المسلحة كرد فعل عنيف على ما اعتبره أعضاؤها انقلابا على الشرعية الانتخابية رافعين شعار " لا سلم ولا مصالحة مع النظام السياسي" وساعين إلى إقامة دولة إسلامية عبر العمل المسلح .

[1] معطى ياسين : الحركات الإسلامية وأثرها على الاستقرار السياسي في دول المغرب العربي ، مذكرة تخرج ماستر ، جامعة مولاي طاهر – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سعيدة ، 2018 ، الجزائر ، ص64

تشير بعض المصادر إلى أنّ الجماعة المسلحة تشكلت من بعض الإسلاميين الذين حاربوا في أفغانستان والبوسنة ، ومن الشباب المنحدرين من الطبقات الاجتماعية الدنيا ، وانشقوا عن جبهة الإنقاذ ، وقُدّر عدد أفرادها ما بين 20 ألفا في بداية عام 1994 ، وكانت تتركز في جبال الأطلس – شرق وغرب الجزائر – على الحدود المغربية والتونسية وحدود الصحراء ، وتقسم الجماعة الجزائر إلى ثلاثة مناطق عسكرية (الشرق ، الوسط والغرب) ، ويعملون في ثلاث مجموعات مستقلة لكل مجموعة نائب أمير ، وتجمعهم قيادة واحدة والجماعة منقسمة على نفسها إلى مجموعتين ؛ فالمجموعة الأولى : عالميون ويتحدثون بلغة ثورية إسلامية عالمية ، أما المجموعة الثانية : فهم محليون ويسعون إلى السلطة في الجزائر فقط ، وتتلقى الجماعة دعمها المالي واللوجيستي من جزائريين مقيمين في الخارج وخاصة في أوروبا الغربية[1] .

كانت الجماعة الإسلامية المسلحة تفكر منذ مطلع 1993 في طريقة للرد على الصحافة ووجدت الجماعة أنها في مواجهة من بعض الجماعات لعاملين أساسيين ؛ أولهما يتعلق بضيق هامش الحرية التي يتيحها أصلا الحكم للمعارضة ، وثانيهما لأن شريحة واسعة من الصحافيين الجزائريين علمانية التوجه معارضة للإسلاميين ، كما كانت الجماعة المسلحة منذ نشأتها تفكر في طريقة رد قاسية على ما كانت تعتبره اعتداءات تقوم بها قوات الامن على أهالي عناصر الجماعة المسلحة[2] .

تستند الجمعة الإسلامية المسلحة في نهجها الأيديولوجي – إلى الفتوى الصادرة من قبل الشيخ " عبد الحق لعيادة[3] " أحد مؤسسي وزعماء الجماعة – بتكفير جميع قادة الجزائر الحاليين من دون استثناء ، وكل من يعمل معهم ولم يخالفهم ، ومن ثم تُرجمت الفتوى إلى سلسلة من الاغتيالات على جميع المستويات باستثناء أمريكا وألمانيا اللتين منحتا حق اللجوء السياسي للقادة الإسلاميين ، وكذلك موقفهما من الأزمة الجزائرية المخالف للموقف الفرنسي.

---

[1] عبد الغني عماد : المرجع السابق ، ص 1814

[2] كميل طويل : الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة ، دار النهار للناشر ، ط1 ، 1998 ، بيروت– لبنان ، ص 75

[3] عبد الحق لعيادة من مواليد 1959 المكنى بأبو عدلان أمير ومؤسس الجماعة الإسلامية المسلحةGIA ، حكم عليه غيابياً بالإعدام عام 1993. قضى 12 سنة في سجن سركاجي ثم أطلق سراحه في 12 مارس 2006.

رغم تطابق أهداف الجماعة الإسلامية المسلحة وتشابه وسائلها إلى حد كبير مع الجيش الإسلامي للإنقاذ[1] ؛ فإن العلاقات بين الجماعة والجيش الإسلامي للإنقاذ سيئة ، حتى إن هذا الجيش أدان بعض الأعمال الدموية للجماعة ، ومن ناحية أخرى فإن أي تقارب في وجهات النظر بين الجماعة وجبهة الإنقاذ أمر مستبعد ؛ لأن قادة الجبهة الذين يؤيدون الحوار مع الحكومة أصبحوا هدفا حيا للجماعة المسلحة[2] .

في الفترة ما بين 1995 –1997 قادت الجماعة المسلحة موجة من المجازر الدموية في القرى والمدن الجزائرية ، وتبنت استراتيجية الإرهاب الأقصى مما أدى إلى فقدان شعبيتها واستغلت السلطة هذه الجرائم في إطار ما عرف بالاستراتيجية الأمنية .

من هنا يمكن أن نقول هناك فرقا بين الجماعة الإسلامية المسلحة والجبهة الإسلامية للإنقاذ، فالأولى متمردة رأت أن الحل الوحيد هو الجهاد القتالي ، وانتهت إلى العزلة بسبب عنفها الشديد ، أما الثانية هي حركة سياسية جماهيرية حاولت التغيير عبر الوسائل الدستورية حتى ولو تطرف خطابها لاحقا ، وبينهما روابط بشرية كهجرة الأفراد ، لكن الاختيارات الاستراتيجية والرؤية للأعداء والوسائل كانت مختلفة جوهريا .

أظهرت دراسة الفصل الأول والمتمثل في الإطار المفاهيمي للحركة الإسلامية وجذورها التاريخية وتياراتها المختلفة في الجزائر أن هذه الحركة قد مارست تأثيرًا بالغ الأهمية خلال المرحلة المفصلية الممتدة بين سنتي 1988 و1999. فقد ساهمت الحركات الإسلامية، بتنوع اتجاهاتها، في إعادة تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي الجزائري عقب التحولات الكبرى التي فرضتها انتفاضة أكتوبر 1988، مستفيدة من الانفتاح السياسي الذي أعقب التعددية الحزبية.

برزت تيارات إسلامية مختلفة، تراوحت بين العمل السياسي المؤسسي الذي مثلته أحزاب كجبهة الإنقاذ الإسلامية(FIS) ، والعمل الدعوي الإصلاحي الذي حافظت عليه جمعيات كجمعية

[1] الجيش الإسلامي للإنقاذ: تأسس سنة 1993 وهو مجموعة قتالية جزائرية عارضت الحكومة من 1993إلى 13 جانفي 2000 وأجازته قيادات من الجبهة الإسلامية للإنقاذ رغبة في إيجاد تنظيم عسكري يشكل امتدادا مسلحا للجبهة.

[2] عبد الغني عماد : المرجع السابق ، ص 1814–1815

الإرشاد والإصلاح، وصولًا إلى التيارات الجهادية التي تبنت العمل المسلح بعد إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992، مما أدخل البلاد في أزمة أمنية عميقة امتدت طيلة "العشرية السوداء."

إنّ فهم الإطار المفاهيمي والجذور الفكرية والتاريخية للحركة الإسلامية يبرز كيف أن هذه الحركات، رغم اختلاف منطلقاتها وأساليبها، أصبحت فاعلًا رئيسيًا في الصراع على الشرعية والتمثيل السياسي خلال هذه المرحلة، وكان لخطابها وممارساتها أثر عميق على بنية الدولة، وعلى طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة والمجتمع في الجزائر الحديثة.

الفصل الثاني: التحولات السياسية

وبروز التيار الإسلامي.

- أحداث الخامس من أكتوبر 1988
- الانتخابات التشريعية جوان 1991
- توقيف المسار الانتخابي وارتداداته السياسية
- العصيان المدني وتوسع حالة التمرد

شهدت الجزائر نهاية الثمانينات مرحلة تحولات سياسية واجتماعية عميقة كان أبرزها الانتقال من النظام الأحادي الى التعددية السياسية عقب أحداث أكتوبر 1988 ، التي مهدت لاعتماد دستور 1989 ، هذا الأخير الذي كرس الحريات العامة ، وعلى رأسها حرية إنشاء الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والعمل الساسي ، وقد فتح هذا الإطار الجديد الباب واسعا أمام تيارات فكرية وسياسية كانت مهمشة في السابق وعلى رأسها الحركة الإسلامية التي خرجت مع العمل الدعوي المغلق في الساحة السياسية العلنية .

تعود جذور الحركة الإسلامية في الجزائر إلى المراحل الأولى من الاستقلال حيث مارست نشاطها في إطار ثقافي واجتماعي، مستمدة مرجيتها من الفكر الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ثم تطورت تدريجيا بتأثير التيارات الإسلامية المشرقية ، وخاصة فكر الإخوان المسلمين ، ومع بدايات الانفتاح الإسلامي أعادت هذه الحركة تنظيم صفوفها وأصبحت تسعى إلى التموضع كفاعل سياسي ضمن معادلة السلطة المعارضة.

يهدف هذا الفصل لتتبع المسار التاريخي والفكري للحركة الإسلامية في الجزائر ، وتحليل ظروف نشأتها ،وأهم الفاعلين الذين ساهموا في بنائها السياسي ، إضافة الى دراسة الأُطر التنظيمية التي اعتمدتها للدخول في الحياة السياسية ؛ سواء عبر تأسيس أحزاب سياسية كالجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ومن خلال الجمعيات الدعوية ذات طابع سياسي غير المباشر كما يعالج الفصل التفاعل بين الحركة الإسلامية والسلطة ، وطبيعة العلاقات المتأرجحة بين الانفتاح والتضييق ، وبين المشاركة والمعارضة وذلك ضمن سياق محلي متوتر وإقليمي متأثر بصعود الإسلام السياسي .

1. أحداث الخامس من أكتوبر 1988

هو أبرز حدث هز الدولة وأكد الرئيس الشاذلي والحكومة أن الإصلاحات ليست شيئا مذكورا بالأخص الاقتصادية وهناك ثلاث عناصر تتصل بالموضوع كان لابد من التحري بشأنها لمعرفة الخلل :

* التخطيط : تقييم شامل للوضعية وتسوية الأرضية .

* التنفيذ : تأهيل العنصر البشري المسؤول والمنفذ لهذا المشروع .

* الموارد المادية : توفير، استغلال ، تحكم .

من خلال هذا كله اتضح للسلطة مؤشر الإخفاق منذ الشروع في الإصلاحات، حيث لم تحاول السلطة استثمار شيء من رؤوس أموالها في ترقية الموارد البشرية بتعديل قناعات فاسدة ترسخت في النفوس والأذهان لدى قسم كبير من المجتمع ؛ ظل يعتقد أن الفساد نضال والمال العام مباح وأن التبليغ والنهي عن المنكر وشاية والأمر بالمعروف تزلف، وراح يتغنى بها جهارا نهارا ...

إن مؤشر الإخفاق يوفي بوجود شريحة تحمل أفكارا مناهضة للاختيارات الأساسية التي تبنتها الدولة وشريحة أخرى مستاءة من الوضع بسبب البيروقراطية في التسيير والمحاباة والتمييز في المعاملات، أيضا الفساد الذي أصبح واضحا للعيان وعناصر الفساد يعبثون بالممتلكات العمومية في جميع القطاعات دون ردع .كل هذه حزت في نفوس المواطنين وتدفع بالوضع إلى مزيد من الاحتقان ولم يعد بوسع السلطة أن تمتص غضب الجمهور[1].

وقد عنونت الصحيفة الفرنسية انتيرناسيونال هيرالد تريبون (أعمال الشغب بسبب الأسعار) أن أحداث أكتوبر 1988 في الجزائر لحظة فارقة في التاريخ السياسي والاجتماعي في البلاد فقد أعلن النظام حالة الحصار في العاصمة الجزائرية لقمع الاحتجاجات العنيفة التي اندلعت بسبب ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وفقا لما أورده الصحفي إدوارد كوديفي جريدة انترناسيونال هيرالد تيربون ، حيث واجهت السلطات هذه الانتفاضة التي قادها في الغالب شبان غاضبون بالقوة مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا واعتقالات واسعة، تعكس هذه الأحداث حجم الاحتقان الاجتماعي في تلك المرحلة وكشفت عن هشاشة العلاقة بين النظام الحاكم والشعب، ومهدت لما بات يعرف لاحقا "العشرية السوداء"[2]

[1] عثماني مسعود: رجع الصدى، دار الهدى ، 2017 ، الجزائر ، ص 454-456.

[2] كودي ادوارد: أعمال الشغب بسبب الأسعار، انترناشيونال هيرالد تريبون 1988 ، ص 01.

في ظل المظاهرات التي قام بها الشباب الجزائري احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية والتي نتجت عن تراكمات النظام منذ الاستقلال، وفي غياب الموجه لهاته المظاهرات ظهر الإسلاميون كقائد حقيقي وعنصر فعال في الأخذ بزمام الأمور وهيكلة الشباب الغاضب في الشارع الجزائري، وهنا وجد النظام نفسه بحاجة إلى أشخاص لقيادة هذا الشعب وهو ما توفر في الشيخ عباس المدني وعلي بلحاج ومحفوظ نحناح[1] .

وفي سؤال طرح على الوزير الشؤون الدينية الأسبق أحمد مراني ، من كان يقف وراء أحداث أكتوبر 1988 فعلا ؛ هل أجنحة في النظام أم خصوم الشاذلي أم الإسلاميون أم لديك تحليل خاص لهذه الأحداث ؟ جاوب أنه كان سوء تسيير ابتداء من عام 1979 الى غاية انفجار الأحداث في 1988 ، لأنه قبل 1979 في عهد الرئيس بومدين لديه برنامج عمل متوسط وبعيد المدى ، وعندما جاء الشاذلي بن جديد، الفريق المحيط به أساء التصرف عوض التفكير في بناء دولة قوية ، كان همهم الوحيد هو كيفية إرضاء الشعب على حسب أسس بناء الدولة ، وكل ما اشتكى الشارع من الندرة استوردوا له ما يريده بأي ثمن على حساب الموازنة الاقتصادية للبلد ، مما فجر مشاكل اجتماعية [2]

التيار الإسلامي يجتاح البلديات أيضا:

كانت الأجواء العامة السائدة في البلاد هي على أعتاب أول انتخابات تعددية في تاريخها المعاصر، حيث دخلت جبهة الانقاذ الانتخابات البلدية في 12 جوان 1990م بقوة ولم تقابلها أحزاب بنفس قوتها، إمّا غائبة عن الساحة أو منقسمة حيث فازت الجبهة الإسلامية بقوة وأغلبية كبرى ، حيث سيطرة على عدد الأصوات 326222 وعدد المقاعد 188 المصوتون نسبة مئوية 41.677 المسجلون بنسبة مئوية 24.590, الأصوات المعبر عنها بنسبة 47.260[3].

بعد هذه الانتخابات أصبح جليا أن الإسلاميون ينوون استلام السلطة التي أصبحت مطالبهم أكثر دقة ، ففي مؤتمر صحفي عقده عباس مدني بعد شهر من الانتخابات 23

3 من كان يقف وراء احداث اكتوبر 88 فعلا ، الشروق ، العدد ، 3854 ، 2012 ، ص 9

[3] الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 278.

جويلية 1990 دعا حزب الأقلية – أي جبهة التحرير – إلى احترام إرادة الشعب التي كرست زعامة الإنقاذ وتساءل كيف يمكن لحكم يمثل الأقلية أن يشرّع باسم الشعب وبدون أية شرعية؟ وهل ينبغي تغيير الشعب أم النظام؟ وقال أيضا أن منتقدي الجبهة منعت مهرجانا في وهران لموسيقى الراي أو حضرت ارتداء "شورت" على الشواطئ السياحية في تيبازة ، فقد رد عليهم الشيخ عباسي بقوله :" أن مشاكل تزويد الناس بالماء أهم من الأمور السابقة" [1].

2. الانتخابات التشريعية جوان 1991 م:

قال الرئيس الشاذلي بن الجديد رئيس الجمهورية يوم 30 أفريل 1991 في خطاب عن إجراء الانتخابات التشريعية:" لقد أعربت في نهاية الصيف الماضي بعد ما أجريت مفاوضات واسعة مع التشكيلات السياسية عن تبني في تنظيم انتخابات تشريعية في حالة توفر الشروط السياسية الضرورية لإجراء الاقتراع في ظروف عادية، واستنادا على الدستور وبعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة فقد وقعت اليوم المرسوم القاضي بدعوة الناخبين إلى انتخابات تشريعية مسبقة يوم 27 جوان 1991 ".

من البديهي أن هذه الانتخابات تكتسي مغزى وأهمية إذ أنها تشكل مرحلة تاريخية في حياة الأمة، كما تعتبر في نفس الوقت امتحانا واختبارا للمستقبل الديمقراطية في بلادنا وعليه أطلب من كافة التشكيلات السياسية أن تكون واعية تمام الوعي بالمسؤولية الجسيمة التي تتحملها في هذه المرحلة الحاسمة التي تقبل عليها بلادنا، وبمناسبة إجراء انتخابات تشريعية يوم 27 جوان 1991 نشرة وزارة الدفاع الوطني بيانا يوم 23ماي1991 جاء فيه:" منذ دستور 1989 تخلى الجيش الوطني الشعبي طوعا عن الانتماء السياسي والحزبي، مؤكدا بذلك عزمه على البقاء خارج الجدل السياسي وتكريس جهوده بشكل أفضل للمهام المنوطة به كمؤسسة وطنية تتطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها طبقا للمادة 24 من الدستور مع اجتماع مجلس الوزراء يوم 05 ماي 1991 قدم بعض الأرقام متعلقة بهذه العملية الهامة في حياة الجزائر :

[1] جورج الراسي: الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر... إلى عبد القادر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 349-350.

- الأحزاب المشاركة عددها 40 حزبا.

- قدموا 5400 مترشح .

- تم تسجيل 578 مرشح حر .

مساء يوم الخميس 23 ماي 1991 أعلن عباس مدني رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن دخول حزبه في إضراب مفتوح ، وأن حزبه لن يدخل لانتخابات المزورة مسبقا وأن الأضراب سيستمر إلى غاية تحقيق أهدافه وأعلن أن الوقف عن الإضراب سيكون من اختصاص رئيس الجبهة وقد انتقدت وزارة الداخلية ما فعله الحزب، وقالت تتوجه إليكم بالعدول عن الإضراب لكن الجبهة واصلت إضرابها وأيضا الإضراب لم يلقى صدى كبيرا في المجتمع فالحياة طبيعية وعادية.

في يوم 05 جوان 1991 أجلت رئاسة الجمهورية الانتخابات إلى وقت لاحق حيث قدم ميلود حمروش استقالته وأعتقد مناضلو الجبهة باستقالة حمروش أن إضرابهم نجح وفرضت حالة الحصار العسكري وحضر التجوال ابتداء من 06 جوان 1991 من ساعة 11 مساء إلى الثالثة ونصف صباحا في ولاية الجزائر والبليدة وبومرداس و تيبازة ، وبولاية الوادي حدد حضر التجوال من يوم الثلاثاء 25 جوان 1991 إلى غاية 17 جولية 1991 على الساعة صفر وكان يبدأ من الساعة العاشرة ليلا إلى غاية الساعة الثالثة والنصف صباحا [1].

3. توقيف المسار الانتخابي وارتداداته السياسية:

من الدور الثاني للانتخابات التشريعية وذلك بتاريخ 11 يناير 1992، ورافقته من فراغ دستوري وتعطيل للدستور 1989م وتأسس المجلس الأعلى للأمن، وهي المرحلة التي عقبتها مرحلة فراغ دستوري وسياسي أتبع لاحقا بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وإعلان حالة الطوارئ، ودخول الجزائر مرحلة إدارة التوحش الإرهابي الذي قادته مجموعات راديكالية أرادت تقويض الأذرع الأمنية للدولة الجزائرية، وإدخالها حالة الشلل والانهيار، وهو ما عبرت

[1] – سعد بن البشير العمامرة: الأزمة السياسية الجزائرية 1988–1999 ، مطبعة الرمال ، الجزائر، 2019 ، ص 113–123.

عنه الكتابات الإعلامية والأكاديمية بالاقتتال والقدر، وطرح التساؤل الكبير من يقتل من؟ والسؤال المرافق له الجزائر إلى أين إذا تميزت هذه الفترة بفشل الحوار مع الإسلاميين؟[1]

أحدثت النتائج المعلنة من طرف وزير الداخلية زلزالا في أوساط المغتربين الذين لم يتملكوا أنفسهم وراحوا يوظفون وسائل الإعلام للتشكيك في نزاهتها رغم اعتراف السلطات الرسمية بنظافتها ، واعتمد بعضهم على ارتفاع نسبة الامتناع على التصويت لمحاولة التدليل على عدم حصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الأغلبية ، وركزت الصحافة المتفرنسة وخاصة منها كمنتان والوطن على عملية الغش التي مارسها الإسلاميون للفوز بالأغلبية ، حيث ارتاح الحزب الاشتراكي الحاكم في فرنسا لنتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية معتبرا انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ عقابا للحزب الواحد الذي لم يتمكن خلال ثلاثين سنة من الاستجابة لطموحات الجماهير وحاجتها الأساسية ، وتقريبا معظم الصحافة الفرنسية قد عبرت عن نفس الموقف بأسلوب مغاير فموقف الحزب الحاكم لا يختلف عن جوهره عن موقف أغلبية وسائل الإعلام الفرنسية أن الحزب الحاكم في فرنسا لم يكن يجهل أن حزب جبهة التحرير الوطني ليس حزبا واحدا ولا حاكما في البلاد ، لكن حسابه القديم مع جبهة التحرير الوطني خلال فترة الكفاح المسلح هو الذي جعله يلقي معتمدا على كاهلها كل ذلك الثقل الذي فسره بالعجز ، ولقد كان يعتقد أن توجيه مثل هذه التهمة لجبهة التحرير الوطني يبرئ ذمة الرئيس ميتران الذي كان من دعاة الحرب الإرهابية على الشعب الجزائري منذ اندلاع ثورة نوفمبر ، ثم ختم دعوته بقراره الإجرامي الذي أعاد به توظيف المقصلة كوسيلة وحشية وهمجية لإعدام المجاهدين بدلا من اعدامهم رميا بالرصاص، أما الغرب المسيحي فإنه اعتبر انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ هزيمة للمسيحية وخطوة أولى في طريق تثبيت الإسلام وانتشاره بالمنطقة، وفي الجزائر تجدر الإشارة إلى موقف بعض قادة الأحزاب السياسية من نتائج هذا الدور الأول فزعيم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية يرى أنها كارثة يدعو التصدي لها بجميع الوسائل ولم يتردد في القول أمام مايكرو القناة الثالثة على كل الذين يرغبون في العيش هنا وهم كثر أن يضعوا حدا لهذا المسار الانتخابي ، الذي يقود

[1] – قوي بوحنية: الجزائر والتهديدات الامنية الجديدة من مكافحة الارهاب الى هندسة الأمن،ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن عمان، 2017 ص57

إلى دفن الجزائر . لم يكن موقف السيد حسين آيت أحمد مختلفا عن ذلك سوى من حيث التعبير إذ جاء في تصريح لزعيم جبهة القوات الاشتراكية أنني أرفض الخضوع لنظام جديد يريد سلبنا الحريات التي كلفتنا أثمانا باهظة ، وبعد أنْ أعلن أنّ البلاد في خطر دعا إلى مسيرة من أجل انقاذ الجزائر، كانت هذه التصريحات وتلك الكتابات محاطة بقصد أو بغير قصد بكثير من الاشاعات القائلة أن الجبهة الإسلامية عازمة بعد انتهاء المسار الانتخابي وتشكيل الحكومة الجديدة على محاسبة جميع المسؤولين الذين تقلدوا مناصب في دواليب الدولة ، وأنها سوف تقيم محاكم شعبية لذلك كما أنها سوف تفرض على جماهير الشعب نمطًا جديدًا في الغذاء والملبس.

انطلاقا من كل ما تقدم يظهر جليا أن المشكلة ليست سياسية فقط ، بل هي ثقافية وحضارية بالدرجة الأولى ، فالتصريحات والاشاعات المشار إليها كلها مبنية على أحكام مسبقة ولا علاقة لها بالحقيقة ؛ خاصة عندما يرجع الدارس إلى مشروع البرنامج السياسي الذي أصدرته الجبهة الإسلامية.

ولأن المشكلة في أساسها ثقافية وحضارية ، فإن زعماء التشكيلات التي تدعي الديمقراطية قد عبروا عن رفضهم للاختيارات الشعبية وقرروا اللجوء إلى أساليب العنف بكل أنواعه من أجل إيقاف المسار الانتخابي والعمل على إنهاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفي نظرهم هو إعطاء فرصة لوزارة الدفاع الوطني كي تنزل الجيش مرة أخرى، وتجعل حدًّا للتعايش السياسي الذي لاحت بوادره في الأفق ، حيث أن الفاعلين قيادة الجيش الوطني الشعبي كانوا يعلمون أن رئيس الجمهورية قد التزم باحترام خيار جماهير الشعب الجزائري وبقبول التعايش السياسي مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ فإنهم قرروا تحييده قبل إنهاء هذه الأخيرة ، وفي هذا الإطار دخل الجيش إلى العاصمة مما جعل الأمين العام لجبة التحرير الوطني السيد عبد الحميد مهري يصرح أن الديموقراطية في غير الحاجة إلى الدبابات فالمواطنون هم الذين يحمونها ، ومن مدينة لقنيطرة المغربية ، صرح السيد محمد بوضياف لجريدة "el algeri el jeudi" ما هو المانع من الذهاب إلى الدور الثاني؟ هل هو الجيش ؟ وهل لهذا الجيش برنامج ؟ وهل نظرة شاملة عن الأوضاع؟ فإذا أراد الجيش أن يتدخل فيجب القبول له بكل نزاهة، بما أنك قبلت تحكيم صناديق الاقتراع ، فعليك أن تحترم قواعد

اللعبة ، لكن الديموقراطيين في الجزائر لا يؤمنون بصناديق الاقتراع لأجل ذلك وقع الالتحام وبسرعة فائقة بين أقطاب الرافضين للأصالة في المجالين العسكري والمدني, وتم تسخير بقايا حزب الثورة الاشتراكية الذين اعتزلوا النشاط السياسي منذ انقلاب التاسع عشر جوان وركنوا للعيش في قطاعات التجارة وغيرها, ومن اللقاءات المتكررة بين هذه الأطراف برزت فكرة اللجوء الى شخصية السيد محمد بوضياف باعتباره واحد من مشعلي فتيل ثورة التحرير الوطني.

تكفل بإقناع السيد محمد بوضياف عنصران كانا بارزين في تنظيمية المعرض وهما السيدين علي هارون[1] ، وبوبكر بلقايد[2] ، وبالموازاة مع عملية الاقناع تلك كان وزير الدفاع يحضر لإرغام رئيس الجمهورية على الاستقالة حتى لا ينشب عامة الناس للانقلاب ، ويبدو أن الجنرال خالد نزار شرع في الإعداد لتنفيذ الانقلاب خاصة عندما علم أن الجبهة الإسلامية اشترطت مقابل التعايش السياسي إقالة مجموعة من الجنرالات هو في مقدمتهم حيث أعدت رسالة الاستقالة باللغة الفرنسية التي ترجمت إلى اللغة العربية ، وقدمت للرئيس في اليوم الثامن من شهر جانفي سنة اثنين وتسعين وتسعمائة وألف ، وفي نفس ذلك اليوم انتقل وفد إلى مدينة القنيطرة لإخبار الطيب الوطني بشغور المنصب وبأن اللجنة العليا للأمن تعرض عليه بإلحاح رئاسة المجلس الأعلى للدولة وهو الألية التي تقابل مجلس الثورة الذي تأسس على إثر الانقلاب التاسع عشر جوان سنة خمس وستين تسعمائة وألف.

السيد محمد بوضياف عبر عن رفضه عرض قيادة الأركان ليكون غطائها في الانقلاب عن الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ولكنه في هذه المرة غير رأيه وصدق أن الرئيس الشاذلي استقال عن محض إرادته وأن الفاعلين لم يجدوا غيره لإنقاذ البلاد من الضياع استجاب محمد بوضياف إلى نداء الجيش الوطني الشعبي وعاد للجزائر

[1] علي هارون أو محمد علي هارون : سياسي ومحامي جزائري مناضل سابق في صفوف جبهة التحرير .ولد سنة 1927 ببئر مراد رايس بالجزائر العاصمة.عين كوزير لحقوق الإنسان في حكومة سيد أحمد غزالي ، بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد واغتيال محمد بوضياف، عين كعضو في المجلس الأعلى للدولة لتسيير شؤون البلاد أثناء العشرية السوداء التي مرت بالبلاد.

[2] أبو بكر بلقايد : ولد 19مارس 1934 في تلمسان واغتيل في 28سبتمبر 1995 بساحة بور سعيد الجزائر العاصمة، سياسي جزائري، تقلد عدة مناصب وزارية ما بين 1965و1992.

وهو يعتقد أن في البلاد مؤسسات تعمل بصفة طبيعية ويمكن توظيفها لخدمة جماهير الشعب ، وأن جبهة التحرير الوطني فيها هي الحزب الواحد الذي كما يزعم الساسة والمؤرخون الفرنسيون يتحمل مسؤولية كل الويلات التي أصابت البلاد والعباد، لأجل ذلك سنراه بمجرد أن تطأ رجلاه أرض المطار يؤكد أن جبهة التحرير الوطني ماتت سنة اثنين وستين ستمائة وألف ، ويدعو إلى ضرورة إرسالها إلى المتحف. إنه رأى شخص ينطلق من معلومات بعضها مخابراتي وبعضها أكل الدهر عليها وشرب ، وكلها سنتوقف عندها في المكان المناسب من هذه الدراسة[1].

التيار الإسلامي يحتل الشارع:

يعتبر عام 1990م بلا شك عام التيار الإسلامي الذي ظهر لأول مرة بهدف الاستيلاء على السلطة. فقد شكلت المظاهرات في العاصمة يوم الجمعة أفريل 1990 قبل الانتخابات نذيرًا بقدرة الإسلاميين على التعبئة وعلى الاستقطاب، حيث رفع قادة الجبهة الإسلامية عريضة ، تضمنت خمسة عشر مطلبا سلموها إلى مندوب رئاسي بسبب غياب رئيس الجمهورية اشتملت على ما يلي:

- حل كل من الجمعية الوطنية ونقابة العمال.

- اطلاق سراح الإسلاميين المعتقلين.

- السماح بعودة المنفيين (تلميحا إلى بن بله الذي كان لا يزال في منفاه الباريسي وسويسري وكان في الخفاء يفاوض الجبهة الإسلامية).

- إضافة إلى عدم احتكار جبهة التحرير وسائل الإعلام.

- وضع قوات الأمن في خدمة الشعب.

- تأسيس عدالة مستقلة على أساس الشريعة .

- حماية حقوق المرأة العاملة والمرأة في المنزل.

1 محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2015 ، ص 301 – 307.

– تصليح النظام التربوي الذي يتماشى مع القيم الإسلامية.

وقد ردّ علي بلحاج على الذين يتهمون الجبهة باستخدام المساجد لأغراض سياسية بقوله أن أرض الله بأسرها (بما في ذلك المساجد بالطبع) يجب أن تكون مجالاً لنشر كلام الله تعالى ، وقد حضر هذه المظاهرات مئات الألوف من المواطنين جاؤوا من شتى أنحاء البلاد.

وكان الجناح المعتدل في التيار الإسلامي ممثلاً بالشيخ سحنون ، رئيس "جامعة الدعوة الإسلامية" و"جماعة الإرشاد والإصلاح" قد حذر من المخاطر التي تنطوي عليها مثل تلك المظاهرات، حيث ردّ عليه الشيخ عباسي مدني في مؤتمر صحفي بقوله " أننا نحب الشيخ سحنون ولكننا نحب الحقيقة أكثر ..." .

ممّا زاد من انتصار الإسلاميين الصخب الإعلامي والجماهيري أن جبهة التحرير التي كانت قد قررت هي الأخرى مسيرة جماهيرية ، في اليوم ذاته احتجاج على استخدام بيوت العبادة لأهداف سياسية عادت في اللحظة الأخيرة وألغيت مسيرتها بحجة تجنب الصدام بين مؤيديها ومؤيدي الإسلاميين وهكذا بدأت جبهة الانقاذ كأنها القوة الوحيدة القادرة على ملئ الشوارع بالمتظاهرين. [1]

4. العصيان المدني وتوسع حالة التمرد:

يعتبر العصيان المدني بأهدافه نفس أهداف العمل المسلح كلاهما يهدف على إقامة الحكم الإسلامي اختلافهما فقط في الوسائل ، كما أن استعمال هذه الوسائل خاضع للتقدير الحسن والجيد للظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية وغيرها للمجتمع في لحظة معينة من الزمن أو كما يقول العسكريون تقدير الموقف الذي يبنى على معرفة قوة العدو ونقاط ضعفه وقواه وقوانا الخاصة وعلى تقدير الموقف يبنى بعده القرار اختيار الوسائل ؛ إمّا في عمل مسلح أو سياسي أو العصيان المدني.

[1] – جورج الراسي: مرجع سابق، ص345 – 347

أبرزت التجارب أن العمل المسلح سابق لأوانه لعدة اعتبارات كما أن العمل السياسي يوشك إلى الوصول لطريق مسدود حيث بقي العصيان المدني هو الحل .

إن اللجوء إلى العنف من طرفنا يكون مبررًا للنظام لكي يتخلى عن مسؤولياته ويبرز بذلك استعماله للعنف والقوة . وبانضمام سعيد مخلوفي إلى الحركة الإسلامية المسلحة يكون هذه الحركة قد ضمت إلى فيلقها ضابطًا متمرسًا وسياسيًا محنكا قد قام هذا الأخير بمجموعة من الاتصالات لتثير الجيش الجزائري من الداخل وتشكل تكتل للضباط الإسلاميين ليقوموا بعملية انقلابية داخل النظام .

بعد إيقاف المسار الانتخابي بقليل صدر بيان وقعه مجموعة من الضباط يعلنون فيه استنكارهم للانقلاب العسكري الامريكي على اختيار الشعب الجزائري المسلم ، ويدعون كل الضباط الشرفاء على الانقلاب على خالد نزار وزير الدفاع وزمرته ، حيث أعلنت السلطة الجزائرية بعد صدور هذا البيان بأنها ألقت القبض على عناصر تنظيم الضباط المسلمين الذين كانوا يخططون للاستيلاء على الحكم عن طريق انقلاب عسكري ، وبالتواطؤ مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أبرز الأحداث التي اتهمت فيها الحركة الإسلامية المسلحة هو حادث تفجير مطار هواري بومدين. [1]

يتضح من خلال دراسة نشأة وتطور الحركة الإسلامية في الجزائر أن هذه الأخيرة استطاعت ان تحقق انتشارا واسعا بفضل استغلال الفراغ الأيديولوجي الذي خلفه تراجع الخطاب الرسمي ، خاصة بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، لقد نجحت الحركة الإسلامية ، خصوصا الجبهة الإسلامية للإنقاذ في التعبئة الشعبية مستفيدة من منابر المساجد والجمعيات ، وحظيت بشعبية جماهرية كاسحة خلال أول انتخابات بلدية وتشريعية تعددية .

غير أن هذا الصعود السريع لم يخلو من اشكالات أبرزها ؛ غياب التجربة الديمقراطية داخل التنظيمات الإسلامية وانقسام الحركة إلى تيارات متباينة في الرؤية والمنهج ، وهو ما

[1] يحيى أبو زكريا: الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978 1993، ط1، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت لبنان، 1993، ص79، 80

ساهم لاحقا في تعقيد الوضع السياسي، لاسيما مع دخول البلاد في نفق الصراع الدموي وبذلك يكون الفصل الثاني قد مهد لفهم الخلفيات التي واصلت إلى حالة الصدام بين الحركة الإسلامية ومؤسسات الدولة والتي سيتناولها الفصل الموالي ضمن إطار الأزمة السياسية والأمنية التي عاشتها الجزائر في تسعينات القرن العشرين.

الفصل الثالث: الحركة الإسلامية

ومبادرات إنهاء الأزمة

- الجماعة الإسلامية المسلحة
- العشرية السوداء
- مبادرة سانت ايجيديو وعقد روما للصلح
- قانون الرحمة والوئام المدني

مع بداية 1992 دخلت الجزائر في واحدة من أكثر الفترات اضطرابا في تاريخها المعاصر إثر إلغاء المسار الانتخابي؛ والتي كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تتجه حسمه لصالحها، وما تبعه إعلان حالة طوارئ وحل الجبهة واعتقال قادتها، وإغلاق الفضاء السياسي والإعلامي ، وقد شكل هذا القرار نقطة تحول فارقة ، أدخلت البلاد في حالة من الانسداد السياسي وانفجار العنف المسلح الذي سرعان ما اتخذ طابعا سهلا طال مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع .

في هذا السياق برزت تساؤلات جوهرية حول دور الحركة الإسلامية في تأجيج الأزمة ومحاولة احتوائها ، وحول مسؤوليتها السياسية والأخلاقية وفي الانزلاق نحو العنف ؛ خاصة بعد انقسامها إلى تيارات متباينة بين من تمسك بالعمل السياسي السلمي وبين من تبنى المواجهة المسلحة كخيار وحيد لإسقاط النظام، ولقد كانت هذه المرحلة امتحانا صعبا للدولة الجزائرية ومفصلا حاسما في مسار الحركة الإسلامية .

سعى هذا الفصل إلى تناول أبرز الفاعلين الإسلاميين سواء من دخلوا في مواجهة مع السلطة أو الذين اختاروا المسار السياسي التفاوض ، كما يتناول الفصل مسار العنف المسلح والمبادرات التي أطلقت لإنهاء الأزمة بدءا من الحوار الوطني مرورا بوثيقة عقد روما وصولا إلى الوئام المدني في عهد بوتفليقة .

1. الجماعة الإسلامية المسلحة:

ألقى الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية خطابا في 19 سبتمبر 1998 حمّل فيه الوضع المزرى الاجتماعي على المسؤولين في الدولة وكان بداية الشرارة.

كانت الأحداث في أكتوبر عنيفة ، وقد نظم الإسلاميون مسيرة للمطالبة بمبحوثين للدفن، وفرقتهم قوات الأمن ، ثم مسيرة ثانية أطلقت فيها قوات الأمن النار على الإسلاميين وهو ما أدى إلى مقتل حوالي ستة وأربعين شخصا. بعدها أعلنت حالة الطوارئ وبعد شهور أعلن الشاذلي بن جديد استفتاء شعبي حول الدستور الذي جرت انتخابات بشأنه في فيفري 1989م وتأسست الأحزاب ؛ وكان أكبرها حزب معارض تأسس هو حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ "الفيس" ، التي فازت بمعظم المقاعد في المجالس البلدية والولائية في جوان 1990م

كما حصلت على 188 مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية الملغاة نتائجها في 26 ديسمبر 1991م.

صدر عفو في حق جماعة بوعلي التي أصبحت جزءًا أساسيًا من العمل المسلح في ما بعد سواء داخل الأيباس أو ألجيا وطالب المفرج عنهم بـ : إعادة الاعتبار لهم ولعائلاتهم وعودة المتابعين قضائيا من الخارج وصدور العفو عنهم، والتعويض المادي عن كل الأضرار ، وقد شكل هؤلاء داخل الفيس صوتا مناديًا باستمرار الجهاد.

في أعقاب إلغاء النتائج التشريعية الانتخابية التي جرت 1989م ظهر إحساس عام بفشل المسار السياسي الديمقراطي، مما أدى عبد القادر شيوفي قيادي جبهة الإسلامية إلى تبني خيار العنف المسلح كبديل ، فتم الإعلان عن تأسيس الحركة الإسلامية المسلحة التي أضفت إلى نفسها طابعًا جهاديًا واضحًا، من خلال نشر بيان تدعو للجهاد وتتهم السلطة بالخيانة ، وقد تولى قيادتها سعيد مخلوفي وتميزت هذه المرحلة بانطلاق موجة من العمليات العنيفة كان أبرزها تفجير مطار هواري بومدين بتاريخ أوت 1992م خلف تسعة قتلى و128 جريحا ، وتزامن مع توتر في العلاقات الجزائرية الفرنسية ؛ مما زاد في غموض الفاعلين الحقيقيين وراء العملية وفتح الباب أمام تأويلات متباينة ، ويشار إلى أن العمل المسلح سبقته مواجهات مسلحة مثل ؛ الهجوم على ثكنة للدرك الوطني في منطقة قمار على الحدود الجزائرية التونسية في نوفمبر 1991 حيث مثلت هذه الأحداث بداية التحول من الاحتجاج السلمي إلى المواجهة المسلحة المنظمة على هذا الأساس تأسست الجماعة الإسلامية المسلحة مطلع عام 1992م كرد فعل على القمع الذي طال الجبهة الاسلامية للإنقاذ ، وقد أعلنت الجماعة منذ نشأتها رفضها لأي مسار سلمي رافعة شعار لا صلح لا هدنة لا مساومة ، ونظمت صفوفها في هيكل تنظيمي يتكون من ثلاث شعب: عسكرية، شرعية وسياسية، وتم الإعلان الرسمي عن الجماعة عبر بيان تلاه أبو عبد الله أحمد أحد أبرز قادتها، والذي قتل لاحقا في ديسمبر من نفس السنة ؛ ليكون بذلك أول من سقط من قادتها في إطار المواجهة المفتوحة مع الدولة.

في سبتمبر نصب سيف الله جعفر وهو سيد أحمد المعروف جعفر الأفغاني كان في الأفغان ثم ما لبث أن قتل الأمير الجديد في قتال شب في فيفري 1993 ، وعين عبد الله أحمد أب الشريف قواسمي فواصل توسيع الجهاد ومحاربة جميع من يوالي النظام ، حيث كانت هذه الجماعة منقسمة إلى مجموعتين:

– عالميون: ويتحدثون بلغة ثورية اسلامية عالمية.

– محليون: ويسعون إلى السلطة في الجزائر فقط ، وتتلقى الجماعة دعمها المالي واللوجستي من جزائريين مقيمين في الخارج ، وخاصة أوروبا الغربية ، كما أن الجماعة تُكفّر جميع قادة الجزائر الحاليين دون استثناء[1]

2. العشرية السوداء :

بسب الحصيلة البشرية والكارثية (200 ألف قبل و 30 مليار دولار خسائر اقتصادية) أما بالنسبة لخبراء الانتخابات فقد كانت الأزمة الجزائرية نتاجا للتجربة الانتخابية الديمقراطية "قيد التوطيد " حيث أدى توقيف المسار الانتخابي سنة 1991 إلى " عنف انتخابي " متوقع كما يقول ثيموتى سيسك لكن هذا النزاع الانتخابي لم يؤدِ إلى فرض نظام "بريتوري " حكم عسكري "يلغي الديمقراطية بشكل كامل حيث أسس الدستور 1996 مكسب التعددية السياسية بالجزائر وأعاد بناء المؤسسات الدستورية للبلاد ضمن مساعي إنهاء حالة الفراغ الدستوري والقانوني القائم آنذاك.

وقّعت الجزائر على الاتفاقية العربية لمحاربة الإرهاب في ماي 1999 واتفاقيات أخرى مع الشرطة الدولية انتربول Interpol واعتمدت بين سنين (1992 1999) على استراتيجية محكمة العمل العسكر والأمني الميداني القائم على (تطوير أداء اجهزة الجيش من مراقبة الحدود واقتسام صلاحياتها مع أجهزة الدرك الوطني المكلف بتغطية أمن المدن والمناطق النائية ، تكوين فرق أمنية مخصصة لمكافحة الإرهاب وتفكيك الالغام والقنابل. تشكيل وتسليح فرق وميلشيات "الحرس البلدي" ، ومجموعات "الدفاع الذاتي " لتعزير الأمن

[1] عبد الغني عماد: الحركات الإسلامية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2013، ص1812 – 1814 .

المجتمعي ، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب ووقف تحويلاتهم المالية من الخارج. مراقبة المكالمات الهاتفية والمراسلات غير القانونية، مرافقة حركة الموانئ والمطارات والحدود، إنشاء بنك لصور وبيانات المطلوبين والمشبوهين ومراقبة أنشطة المساجد والجمعيات والخطب الدينية تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية بدأ جلسات المراجعات لفتح مسلك لترك تائبين أسلحتهم، والاستفادة من العفو الأمني[1] .

3. مبادرة سانت ايجيديو وعقد روما للصلح :

شهدت الجزائر خلال التسعينيات أزمة سياسية وأمنية عميقة بعد إلغاء الانتخابات التشريعية عام 1992، مما أدخل البلاد في صراع دموي دامٍ. في خضم هذا الوضع، جاءت **مبادرة سانت إيجيديو** سنة 1995 كجهد وساطة دولي، جمعت أطرافًا من المعارضة الجزائرية، بما في ذلك ممثلين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأسفرت عن ما سُمِّي **بعقد روما للصلح**، الذي دعا إلى حل سياسي سلمي شامل. لكن السلطة الجزائرية رفضت المبادرة، معتبرة إياها تدخلًا خارجيًا، رغم أنها بقيت محطة مهمة في مسار البحث عن تسوية للأزمة.

مبادرة سانت إيجيديو :

شكلت مبادرة سانت إيجيدو التي انعقدت في العاصمة الإيطالية روما مطلع 1995م لحظة توافق نادرة بين ثمانية تنظيمات جزائرية معارضة ، في ظل تصاعد العنف السياسي بعد توقيف المسار الانتخابي ، وقد دعت وثيقة العهد الوطني التي خلص إليها اللقاء إلى وقف العنف وإطلاق سراح المعتقلين ، والعودة إلى الشرعية الانتخابية من خلال انتخابات نزيهة تحت إشراف حكومة انتقالية.

لاقت المبادرة صدى واسعًا في الصحافة العربية ، من بينها صحيفة الدستور الأردنية التي عنونت من عددها ليوم السبت 14 كانون الثاني 1995 المعارضة الجزائرية تدعو الحكومة إلى التفاوض جاء فيها روما– أ ف ب – وقعت الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي تم

[1] قوي بوحنية: مرجع سابق، ص49،50

حلها وجانب عريض من المعارضة الجزائرية أمس في روما عقدًا وطنيًا يدعون فيه السلطة في الجزائر إلى التفاوض ، وتم توسيع هذه الوثيقة في مقر جمعية سانت ايجيدو الكاثوليكية وهي تطالب بعقد مؤتمر وطني لتحديد ترتيبات ومدة مرحلة انتقالية تكون قصيرة بقدر الأماكن وتؤدي في النهاية إلى انتخابات حرة وتعددية[1], وجاء فيه ايضا الافراج عن السجناء السياسيين من الجبهة الاسلامية للإنقاذ بالإضافة إلى وقف عمليات التعذيب فورً ،ا وإدانة الاعتداءات على المدنيين وكذلك عمليات تدمير الممتلكات العامة .

دعت الوثيقة أيضا إلى إلغاء قرار حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ الصادر بتاريخ الرابع من مارس 1992 م حيث تم توقيع ثمانية أحزاب وجمعيات جبهة التحرير الوطني الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الأسترالية ، والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، وصرح اندريا ريكاردي المسؤول عن جمعية سانت ايجيدو :" أن هذه الوثيقة هي اقتراح سلام يعرض على كافة الفاعلين على الساحة الجزائرية" ، حيث رفضت الحكومة الجزائرية والسلطات هذين الاجتماعين معتبرة أنهما محاولات للتدخل في الشؤون الجزائرية[2].

عقد روما للصلح:

في ظل أجواء فشل الحوار بين الأحزاب الخمسة والسلطة وفشل المحاولات الحثيثة لضم الجناح السياسي للجبهة الإسلامية وفشل خطة الإنقاذ لاستيعاب الجماعة المسلحة بمراحلها. كل هذه الأمور أدت إلى طريق مسدود وزادت الأمور تشنج ، حيث انتهت صيغة الحوار بين الأحزاب الخمسة ورئاسة الدولة وظهرة المعارضة السياسية في صيغة جديدة عرفت بأحزاب "عقد روما" هذه الأخيرة عقدة ندوتها يوم 21 و 22 نوفمبر 1994 وبعد وصول الحوار بين الأحزاب والسلطة إلى حائط مسدود ، فقد تمت بناء على دعوة وجهتها جمعية "سانت ايجيديو" الكاثولوكية ، التي سبق لها أن نظمت لقاءات من هذا النوع لحل بعض المشاكل لدول الجنوب ، (رعت اتفاق السلام في الموزمبيق مثلا).

[1] المعارضة الجزائرية تدعو الحكومة الى التفاوض، العدد 9842، الدستور، 1990، ص20

[2] أحزاب المعارضة الجزائرية تطالب بحكومة انتقالية لإدارة انتخابات الرئاسة القادمة: العدد 39475، الأهرام، 1990، ص6

شاركت أهم الأحزاب الجزائرية خاصة الجهات الثلاثة (التحرير ، الإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية) وأربعة أحزاب تمثل التيار الإسلامي المعتدل (حماس ، النهضة ، حركة بن بلة وحزب التجديد الجزائري) بالإضافة إلى حزب اليسار التروتسكي (تقوده لويزة حنون التي قال عنها بالحاج أنها "الرجل الوحيد" في الساحة السياسية لوقوفها منذ البداية ضد قرار حل الجبهة الإسلامية) وعلي عبد النور ممثلا عن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان .

هذا اللقاء المفاجئ في عاصمة أوربية وبحضور فعليات سياسية تمثل بلا شك نسبة مهمة من أصوات الناخبين الجزائريين (إذا أخذنا توزيع الأصوات في الدورة الأولى للانتخابات النيابية كمؤشر) كان لابد أن يثير زوبعة سياسية في البلاد.

شنت عليه أجهزة الاعلام الرسمية حملة شعواء ، وأثارة الشكوك حول حقيقة الجهات التي نظمته وحقيقة الأهداف التي يرمي إليها ، لقاء يجمع بين مهري ، وبن بله ، وآية حمد وأنور هدام والشيخ محفوظ نحناح والشيخ جاب الله ونور الدين بوكروح ، لويزة حنون ، وعلي عبد النور .لا يمكن أن يكون لقاءً عابرا لم يتخلف عن ندوة روما سواء السعيد سعدي زعيم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، والهاشمي شريف زعيم حزب "التحدي" والشيوعي سابقا وهما تنظيمان يرفضان تماما أي حوار من قريب أو من بعيد من التيار الإسلامي وخاصة مع جبهة الإنقاذ لم تتبق تهمة لم توجه إلى المجتمعين على ضفاف نهر التيبر، بناء على دعوة وجهها لهم اندريا ديكاردي رئيس الجمعية ، ولم تب شائعة لتسير حول حقيقة نوايا جمعية سان ايجيديو من وراء جمع كل هذه الأوزان الثقيلة في الساحة الجزائرية .

قبل أن الجمعية تعمل لحساب الأمريكيين ، وأن هؤلاء هم الذين هندسوا لقاء روما ، والدليل على ذلك أنور هدام رئيس البعثة البرلمانية للجبهة الإسلامية للخارج ، إنما جاء إلى روما على متن الطائرة الخاصة بوزير العدل الأمريكي . وجدير بالذكر أن السلطات الألمانية لم تسمح لكير بالحضور ، وقيل أن الجمعية تعمل لحساب الحكومة الإيطالية بدليل استقبال المؤتمرين من طرف رئيس بلدية روما وبحكم المصالح الاقتصادية الضخمة لإيطاليا في الجزائر ، وقيل أن الندوة هي خطوة أولى باتجاه تدويل الأزمة الجزائرية ولكن أجواء الندوة كانت في واقع الأمر أكثر شفافية من كل تلك المآخذ والاتهامات ، ولم تخلو من المرح ، بن بلة وضع الأمور في نصابها منذ البداية قليلا " نحن لسنا هنا للتآمر ضد

الجزائر" ولم ينس أن يذكر بمشاركته في معركة مونت كاسينو في صفوف الجيش الفرنسي إبان الحرب العالمية الثانية ، وهي التي استحق عليها وساما علقه على صدره الجنرال ديغول .

ذهب آيت أحمد إلى أبعد من ذلك ، إذ قام بمداخلة باللغة الإيطالية التي لا تتاح له كثيرا فرصة استخدمها بين باريس وجنيف ، ورغم دعوته إلى مد يد المساعدة للشعب الذي كان في حالة الخطر إلا أنه أضاف "لا نريد تدخلا أجنبيا في الجزائر".

اعتبر مهري وجوده محاولة شرح الأوضاع في بلاده " إلى شركائنا الذين غالبا ما تصلهم أخبار مغلوطة "... وقرأ هو الآخر قصيدة بالإيطالية على يحي عبد النور دعا إلى ضرورة الخروج بأرضية موحدة تضع حدا لنزيف الدم في الجزائر.

الشيخ محفوظ نحناح كان أكثر مباشرة حين قال "يجب أن نجد الحل في الجزائر لا في روما و لا مكة ولا في طهران " وأظهر أمام الحاضرين صورة مكبرة لأحد أركان حزبه الشيخ بوسليماني الذي قد كان قد خطف منذ فترة وجيزة وقتل بطريقة شنيعة .

أنور هدام لم يتكلم بالإيطالية ولا بالفرنسية كبقية المشاركين ، بل بالإنجليزية التي أضفت عليها إقامته في الولايات المتحدة الأمريكية . بعد يومين من المداولات اقتصر الاتفاق النهائي على ضرورة تكرار مثل هذه اللقاءات ولقد تحفظ كل من الشيخ نحناح ، ونور الدين بوكروح على أجواء الجلسات ، وغمزا من قناة الأحزاب الجزائرية التي تتحمل قسطا من المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع وبالفعل قد تخلف كل من نحناح وبوكروح عن حضور الجولة الثانية من ندوة روما التي تمت في الأسبوع الثاني من شهر جانفي 1995 بحضور الجهات الثلاثة الرئيسية وأربعة أحزاب (بن بله ، جاب الله ، لويزة حنون وأحمد بن محمد) بالإضافة إلى عامر يحي عبد النور مثلا الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان .

وفي ختام أعمال الندوة يوم 13 جانفي 1995 صدر بيان مشترك تحت عنوان "أرضية من أجل حل سياسي وسلمي لأزمة الجزائرية" اعتبر بمثابة برنامج عمل سياسي واضح وصريح ومعتدل. فبعد أن استعاد البيان ما عاشته البلاد منذ أحداث جوان 1991 "وانقلاب "11جانفي 1992م ووقف المسار الانتخابي وإحكام الطوق على العمل السياسي وجل جبهة

الإنقاذ ، وإعلان حالة الطوارئ والإجراءات القمعية وردت الفعل عليها ، حدد أسس الحل وشروطه ببضعة عناوين عريضة

الباب الأول جاء في:

- التزام بقيم مبادئ أول نوفمبر 1954 م
- بناء دولة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية .
- رفض العنف كوسيلة للوصول إلى السلطة.
- رفض كل حكم دكتاتوري واحترام حقوق الإنسان
- التداول على السلطة والشرعية الشعبية
- احترام الحريات الخاصة والعامة وسيادة القانون.
- تكريس التعددية ، وحياد الجيش في السياسة.
- تأكيد ان الهوية الجزائرية تشمل الإسلام والعروبة والأمازيغية.
- اعتماد مبدأ فصل السلطات واحترام حرية الطوائف

الباب الثاني : جاء فيه تناول الشروط التي يجب توفيرها قبل بدأ أي مفاوضات مثل :

- إطلاق سراح قادة جبهة الإنقاذ.
- إلغاء قرارات الحظر الإعلامي والسياسي
- وقف التعذيب والإعدامات والانتهاكات.
- منع الاعتداءات الموجهة ضد الأجانب .
- التحقيق في العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.

الباب الثالث: ويركز على العودة التدريجية للمصالحة الوطنية ويشمل إجراءات تهدئة مثل غلق معسكرات الاعتقال.

- رفع حالة الطوارئ.
- إلغاء المحاكم الاستثنائية.
- وقف المواجهات بين الجزائريين.

الباب الرابع : يتحدث عن العودة إلى الشرعية على أساس دستور 23 فيفري 1989 م من خلال

- استئناف العمل بالمبادئ الدستورية.
- ضمان الحقوق السياسية والديمقراطية

الباب الخامس : يسند على ضرورة

- وضع هياكل شرعية مؤقتة لتطبيق الاتفاقيات.
- تحضير مؤتمر وطني يضم القوى الفاعلة.
- تحديد هياكل المرحلة الانتقالية وضمان حرية الإعلام والانتخابات .

الباب السادس والأخير: ضمانات لحل سلمي داخلي يتناول

- تقديم ضمانات لكل الأطراف المعنية بالأزمة.
- رفض أي تدخل أجنبي.
- دعوة المجتمع الدولي لدعم حل سياسي سلمي للآزمة الجزائرية [1]

انتج عقد روما كتاب سمي "بعقد روما" اثير فيه ضجة وصخب اعلامي كبير ما يعرف "بالمؤامرة العلمية" تخص الوقائع التي حدثت بشان الاطاحة بعبد الحميد مهري سنة 1995. وهذا ما تكلم عنه الامين العام الاسبق عبد الحميد عثماني لجبهة التحرير الوطني.

مشيرا الى ان التصرفات التي وقعت ولم تكن بقرار فردي منه, بل بإجماع رسمي مع مسؤولين في الدولة وقيادات في الحزب. حيث يبرز مشاركة مهري في لقاء سانت ايجيديو بإيطاليا دون استشارة المكتب السياسي ، ما ادى الى انقسام داخل الحزب واعتبار هذا التصرف خطا سياسيا ، كما يكشف عثماني أن بن حمودة حمله مسؤولية التدهور السياسي داخل الحزب ، ويؤكد ان الخلاف مع مهري كان حول الموقف من الازمة الجزائرية وطريقة ادارتها.

[1] جورج الراسي: مرجع سابق، ص450 -455

وأيضا على طريقة شهادات كيفية توقيع مهري على وثيقة عقد روما دون علم القيادة السياسية ، ما فهم على أنه تجاوز للشرعية التنظيمية ، بينما ينفي بن حمودة أن يكون ذلك قد تم بشكل ديمقراطي أو جماعي.

ويؤكد عثماني ان موقفه من الأزمة كان مبدئيا ، ويهدف إلى الحفاظ على وحدة الحزب والدولة ، نافيا أي نية بالإطاحة بمهري خدمة لأطراف داخلية أو خارجية.[1]

4. بوادر الحل الامني قانون الرحمة والوئام المدني نحو مصالحة وطنية:

قانون الرحمة:

هي مرحلة قادها الرئيس بوتفليقة بإعلان استمال قانون الرحمة [2] وترقيته بموجب استفتاء الى ميثاق السلم والمصالحة عقب استفتاء جماهيري استجاب له الشعب الجزائري بنسبة 97 بالمئة سنة 1999 ، فكان الإعلان لمرحلة جديدة حكمتها مقاربات العدالة الانتقالية والقبول بالاختلاف وطي صفحة العشرية التي راح ضحيتها ما يقارب 200ألف قتيل وكانت سنة 2005 سنة الاستفتاء على قانون الوئام المدني[1]

قانون الوئام المدني:

بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء من أجل " الوئام المدني" في الجزائر 56.53 بالمائة عند الساعة الثالثة بالتوقيت المحلي وكانت نسبة المشاركة بلغت 29.43 بالمائة عند الساعة 11,00 صباحا حسب مصدر من وزارة الداخلية.[3]

عودة السلم جاءت ردود فعل سريعة و تطورات من قرار الجيش الاسلامي للإنقاذ بإلقاء السلاح ووضع نفسه بتصرف الدولة حسب ما جاء في البيان الذي تلقته رئاسة الجمهورية ووجه البيان نداء للمجموعات المسلحة الأخرى للانضمام إليه لإخراج البلاد من معاناتها و إعادة الكرامة إلى الشعب و إرساء الأمن و الاستقرار وجاء في البيان استعداد رئيس الجمهورية لحل المشاكل طبقا لما خوله الشعب من ثقة و ما أعطاه الدستور من صلاحيات

[1] بوعلام بن حمودة: "المؤامرة العلمية ضد مهري القصة الكاملة" , الشروق, العدد5713, 2018, ص11.

[2] قوي بوحنيفة: المرجع السابق ، ص58،59

[3] مولود مرشدي: الجزائيون يشاركون بقوة في استفتاء يعتبرونه تمهيدا للسلم ، القدس العربي ، العدد 3223 ،1999 ،

ربما في إطار عفو عام عن التائبين حيث لاقت هذه التطورات صدى إيجابيا في معظم أوساط الطبقة السياسية فممثل التيار الاسلامي المعتدل أحمد طالب الإبراهيمي قال بأن تنفيذ اتفاق الهدنة جزء من الحل السياسي للأزمة الجزائرية كما أعربت معظم الصحف عن تفاؤلها بالاتفاق و بإمكانها إيجاد حل سلمي يوقف نزيف الدّم[1]

كان يريد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن يجعل منه المرحلة الأولى من عملية إعادة البلاد إلى الطريق الصحيح .

ولا تثير النتيجة شكوكا كبيرة إذ أن الأوساط السياسية تتوقع فوز المؤيدين بعد حملة نشيطة قام بها الرئيس الجزائري الذي حاول جمع أكبر عدد ممكن من المؤيدين لمبادرة من أجل السلام . موجة من عنف الجماعات المسلحة المستمرة منذ سبعة أعوام وأسفرت عن مقتل الآلاف وأضرار تقدر قيمتها بثلاثة مليارات دولار . ظهر توافق في الأشهر الثلاثة الأخيرة حول هذا المشروع .

ويفترض أن يسمح هذا النص الذي اعتمده البرلمان وصدر يطبق منذ الثالث عشر من يوليو الماضي ، بإعادة السلام مقابل عفو شامل أو جزئي عن أفراد المجموعات المسلحة التي توافق على إلقاء اسلحتها .

كان الرئيس قد أكد أن هذا المشروع هو أحد أولوياته لتنشيط اقتصاد البلاد ، ويذكر أن البطالة تطال رسميا حوالي ثلاثون بالمائة تشمل خصوصا الشباب أما المستثمرون فقلة قليلة منهم تفكر في الاستقرار في الجزائر ، حيث قتلت الجماعات المسلحة اكثر من 250 شخصا منذ بداية اغسطس الماضي .

فرض الرئيس الجزائري الذي أدرك أن أمام البلاد مهلة قصيرة لتسوية مشكلتها الأمنية على عجل اعتماد مشروعه الذي يعفو كليا أو جزئيا عن المسلحين الذين لم يرتكبوا جرائم قتل أو اغتصاب أو وضع قنابل في الأماكن العامة . أما الآخرون فيستفيدون من تخفيف كبير في العقوبات المفروضة عليهم .

[1] –جورج الراسي: مرجع سابق ،ص637

تلقى بوتفليقة تأييد من غالبية الشعب الذين أنهكتهم المجازر وحتى بعض قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظرة والتي تشكل أحد العناصر المحركة للازمة الجزائرية وافقوا على مبادرة الرئيس مما أثار بلبلة في صفوف مؤيديهم .إلا أن القانون المطبق منذ شهرين لم يحصل على دعم كثيف من جماعات مسلحة اخرى .

قال رئيس الحكومة إسماعيل حمداني أن ما بين 250 و 300 من عناصر هذه الجماعات استسلموا للسلطات حتى الآن ، بينما ذكرت الصحف أن مفاوضات تجري من أجل عمليات استسلام مقبلة.

في نفس الوقت أكد مقاتلوا ما يسمى الجماعة الإسلامية المسلحة بزعامة عنتر الزوابري " والجماعة السلفية للدعوة والقتال " بقايدة حسن حطاب معارضتها لهذا القانون . وتفيد تقديرات عديدة أن عدد أنصار المجموعتين يتراوح بين خمسة وسبعة آلاف .

أكد بوتفليقة الذي هدد " بالعودة الى البيت" إذا لم تكن المشاركة في الاستفتاء بنسبة مؤيديه كبيرة . في الأيام الأخيرة أبدى استعداده لممارسة حقه الرئاسي في العفو عن المسلحين الذين صدرت عليهم الأحكام . لكنه حذر المجموعات المسلحة بوضوح من انهم لن يتمكنوا من الاستفادة من هذا القانون لأكثر من ستة أشهر وحتى 13 يناير 2000 ، كما تقرر عند اعتماده.[1]

من خلال ما قامت به السلطة من قرارات وقوانين للتهدئة يوجد مبادرات خاصة قام به رؤساء أحزاب معارضة للنظام مثل الشيخ محفوظ نحناح رئيس حركة مجتمع السلم ، حيث أشار أبو جرة السلطاني من خلال لقاء صحفي لجريدة الشروق وتكلم عن سبب استجابة الشيخ للمشاركة في اجتماع "سانت ايجيدو" سنوات التسعينات جاءت من منطلق أنه رجل حوار محب لوطنه ، ولفت إلى أن " انسحاب نحناح من اللقاء كان بعد رفضه تحميل جهة واحدة كل ما حصل في الجزائر وليس لأن أطراف من السلطة طلبت منه ذلك" ويقول نفس المتحدث "أنه في الوقت التي تخلت فيه كثير من الأطراف الحزبية الدبلوماسية والإعلامية عن الدفاع عن الدولة التي كانت مهددة بالتفكيك ، نذر الشيخ نحناح لشرح حقيقة ما كان

[1]–مارك بوندافين: الاستفتاء بالجزائر خطوة اولى من الف ميل، القدس العربي ، العدد 3222 ، 1999 ، ص 7

يجري في الجزائر" مستدلا بشعار الراحل نحناح الذي عدل المتطرفين معا بقوله "نرفض استخدام العنف للوصول الى السلطة ، كما نرفض استخدام العنف للبقاء فيها وندعو الى حوار هادئ وهادف بين جميع الجزائريين" ، وقال :" أنّ ما كان يجري ذلك الوقت متعلق بحقن دماء الجزائريين ، وهي المسألة التي تأخذ الأولوية من منطلق الإسلام والوطنية والسياسية والحزبية والدبلوماسية" مضيفا: "الذي يسترجع دموية تلك المرحلة يدرك إدراكا واعيا أن الدور الذي قام به عبد الحميد مهري ، آيت أحمد ، أحمد بن بلة ، محفوظ نحناح وجاب الله ؛ كان أمرا عظيما ولا ينبغي أن نحاكم النوايا ، بل يجب أن ندرج هذا المسعى في إطاره الصحيح "وذكر سلطاني بأن المقصد كان البحث عن حوار بين جميع الجزائريين لحقن دماء بريئة سببت لنا تأخرا كبيرا على كل الأصعدة وأكلت من أبناء الجزائر عددا لا يمكن أن يصبح مجالا للمزايدات الحزبية لاسيما لولدت فوجدت نفسها تنعم بالرخاء والاستقرار الذي دفع ثمنه أزيد من 100 الف قتيل وأرواحهم من أجل الجزائر". [1]

لكشف المرحلة الممتدة من 1992الى 1999 عن عمق التحديات التي واجهت الجزائر في ظل اشتباك معقد بين الدين والسياسة وبين السلطة والحركات الإسلامية فبينما استمرت المواجهات المسلحة في استنزاف الدولة والمجتمع كانت هناك في المقابل محاولات سياسية للحل ، أبرزها مبادرات الحوار الوطني والمفاوضات وقف العنف التي وإن لم تحقق نتائج فربه فقد مهدت الأرضية لمشروع الوئام المدني لاحقا .

أدت الأزمة إلى تراجع حضور الإسلاميين في المشهد السياسي سواء نتيجة القمع أو بسبب الانقسامات الداخلية وفقدان ثقة جزء من الشعب ، كما أعادت الأزمة تشكيل علاقة الدولة بالدين ، وساهمت في تعزيز منطق الدولة المركزية على حساب التعدد السياسي ومن هنا يعد هذا الفصل تتويجا لمرحلة مفصلية إعادت رسم المشهد السياسي الجزائري ودفعت بالحركة الإسلامية إلى مراجعة استراتيجياتها وخطابها في ظل توازنات جديدة فرضتها نتائج الأزمة.

[1] ايمان عويمر: سلطاني نحناح يصنع القرار ولا يصنع له ، الشروق، العدد5715 ، 2018 ، ص5 .

خاتمـــــــــة

مثلث الحركة الإسلامية أحد أبرز الفواعل الدينية والسياسية التي برزت بقوة في المشهد الوطني خلال فترة التحولات العميقة ، والتي شهدتها البلاد منذ أواخر الثمانينات فقد ساهت هذه الحركة في تفعيل النشاط السياسي والاجتماعي من منطلق مرجعي ديني ، وجعلت من الدين إدارة لإعادة تشكيل الوعي السياسي في مراجعة أوضاع اقتصادية وأمنية متأزمة، ومؤسسات عاجزة عن الاستجابة لتطلعات المجتمع .

من خلال دراستنا لهذه المرحلة وتحليل أبعادها ، توصلنا إلى جملة من النتائج تلخص ما يلي: أنّ مساهمة الحركة الإسلامية في النشاط والحياة السياسية كانت فاعلة من حيث الحشد والتأطير والتعبية الشعبية ، حيث شكلت الحركة الإسلامية قوى سياسية وتنظيمية قادرة على التأثير لاسيما بعد تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي مثلت واجهت العمل السياسي المنظم .

جاءت أدوار الحركة الإسلامية في ظل تحولات سياسية وأمنية كبرى . أبرزها الانفتاح الديمقراطي بعد 1988 مما أتاح لها فرصة التغلغل في مؤسسات المجتمع والسلطة قبل أن تنقلب الموازين بدخول البلاد في أزمة أمنية حادة بعد إلغاء المسار الانتخابي سنة 1992

واجهت السلطة الجزائرية هذه الحركة بمواقف متباينة تراوحت بين التسامح المرحلي والادماج السياسي . ثم الاقصاء والعنف خاصة بعد تحول بعض أطراف هذا التيار إلى العمل المسلح ، مما عمّق الصراع وأثر سلبا على المسار الديمقراطي .

ساهمت سياقات متعددة في صعود هذا التيار من بينها الأزمة الاقتصادية و تراجع شرعية الخطاب الرسمي بالإضافة إلى ثائر الشباب بالنموذج الإسلامي من دول أخرى ما أدى إلى تشكيل قاعدة اجتماعية متجاوبة مع خطاب الإسلاميين.

أما عن العوامل التي أدت إلى إقصاء هذا التيار فتمثل في تزايد حدة المواجهة بينه وبين السلطة ، وعدم قدرته على التأقلم مع فوائد العمل الديمقراطي إضافة إلى الانقسام الداخلي بين جناح معتل وآخر متشدد ونقص الخبرة لدى زعماء هذه الحركة .

كان لوجود هذا التيار دور مزدوج في المسار الديمقراطي من جهة ساهم في إدخال مفاهيم جديدة كالتعددية والانفتاح السياسي ، ومن جهة أخرى أدى تطرف بعض أطرافه إلى عرقلة التجربة الديمقراطية الناشئة ، وإلى عسكرة الفضاء السياسي .

وهكذا فإن تجربة الحركة الإسلامية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1988و 1999 تعد تجربة معقدة وغنية ؛ تجمع بين الطموح الساسي والواقع الأمني وفكر المشاركة ومنطق المواجهة ، وهو ما يجعل في دراستنا مفتاحا لفهم جزء مهم من تاريخ الجزائر السياسي المعاصر.

المصادر والمراجع

1- الكتب :

قائمة المصادر والمراجع :

1- الإبراهيمي أحمد طالب: آثار محمد البشير الإبراهيمي ، ج1 ، دار الغرب الإسلامي ط1 ، بيروت-لبنان ، 1997

2- الأفندي عبد الوهاب وآخرون : الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 ، أبو ظبي - الإمارات، 2002

3- أبو زكرياء يحيى: الحركة الاسلامية المسلحة في الجزائر 1978 1993، ط1، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت لبنان، 1993

4- بوحنية قوي : الجزائر والتهديدات الامنية الجديدة من مكافحة الارهاب الى هندسة الأمن ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان - الاردن ، 2017

5- بوزيد بومدين: الحركات الإسلامية من الفهم المغلق إلى أفق جديد ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2002

6- الترابي حسن وآخرون : الإسلاميون والمسألة السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت-لبنان، 2004

7- الراسي جورج: الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات ، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008

8- زاهر الدين صالح: الحركات والأحزاب الإسلامية وفهم الآخر ، دار الساقي ، بيروت -لبنان 2012

9- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، دار الحكمة لنشر، الجزائر، 2015

10- سموك علي: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية ، مختبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع ، جامعة باجي مختار ، عنابة – الجزائر،2006

11- شمسان الشيباني ، رضوان أحمد: الحركات الأصولية في العالم العربي ، مكتبة مدبولي، القاهرة – مصر، 2006

12- طويل كميل: الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة ، دار النهار للناشر ، ط1 ، بيروت–لبنان، 1998

13- عبد العزيز علاء: الحركات الإسلامية في آسيا ، مركز الدراسات الآسيوية ، القاهرة– مصر، 1988

14- عثمان محمد فتحي : التجربة السياسية للحركات الإسلامية المعاصرة ، منشورات مركز دراسات المستقبل الإسلامي ، دار المستقبل ، الجزائر، 1991

15- علي إبراهيم حيدر: التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت–لبنان 1996

16- عماد عبد الغني: الحركات الإسلامية في الوطن العربي ، مج2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت–لبنان ، 2013

17- العمامرة سعد بن البشير: الأزمة السياسية الجزائرية 1988–1999، مطبعة الرمال، الجزائر، 2019

18- الغنوشي راشد: الحركة الإسلامية ومرحلة التغيير ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، ط1 ، لندن، 2000

19- القرضاوي يوسف عبد الله : أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة ، دار الكتاب ، القاهرة – مصر، 1990

20- مقري عبد الرزاق: المشروع الإسلامي (هويته ، أهدافه ، أدواته ، مصادر قوته) ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2013

21- محمد عبد العاطي: الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة – مصر،1999 ،

22- النجار إبراهيم وآخرون : دليل الحركات الإسلامية في العالم ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، القاهرة – مصر، 2006

23- النفيس عبد الله: الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي ، دار آفاق للنشر والتوزيع ، ط1 ، الكويت ، 2012

2- المجلات والجرائد والندوات :

- إبراهيم عماري ، مصطفى جزار: الحركة الإسلامية بين الصعود والأفول ، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية ، العدد 4 ، الجزائر، 2016

- ياسين محمد نجيب: ندوة مستقبل العمل الإسلامي ، الحركة الإسلامية في ظل تحولات الدولة وأزمة الخليج ، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث ، 1991

- الغنوشي راشد: الحركة الإسلامية ومسألة التغيير ، المركز المغاربي للبحوث والترجمة ط1 ، لندن، 2000

- نحناح محفوظ: ندوة حول الحركة الإسلامية الجزائرية الواقع والآفاق ، أرشيف حركة مجتمع السلم ، الجزائر، 1991

- سلطاني أبو جرة: مقال حول مفهوم الحركة الإسلامية ، مجلة الوسطية ، العدد 12 ، الجزائر ، 2004

- سعد محمد نجيب: مقال الحركة الإسلامية الجزائرية ، شيء من التاريخ لفهم المستقبل، جريدة الوطن ، عمان – الأردن ، 05 أفريل 2014

- سلاطنية بلقاسم ، سامية حميدي : مقال الحركة الإسلامية والتغير الاجتماعي في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد43 ، جامعة محمد خيضر - بسكرة ، الجزائر مارس 2016

- سعود الطاهر: الظاهرة الإسلامية قراءة في تشكل الحركة الإسلامية في الجزائر ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ، عدد خاص ، سطيف-الجزائر ، أفريل 2008

- الطوزي محمد: الحركة الإسلامية الجزائرية ، مجلة آفاق المغرب ، العددان 53-54 المغرب ، مارس 1993

- بن مير محمد عدنان: مقال فلسفة المشروع الإصلاحي في الفكر الباديسي ، مركز بيلار للدراسات والبحوث ، مجلة التربية ، العدد26، 08 جويلية 2023 /https://arrabiaa.net

- حاج بشير جيدور: مأزق الإسلام السياسي في الجزائر ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19 ، جوان 2018

ياسين معطى: الحركات الإسلامية وأثرها على الاستقرار السياسي في دول المغرب العربي ، مذكرة تخرج ماستر ، جامعة مولاي طاهر - كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سعيدة ، الجزائر ، 20

الجرائد:

1- جريدة الشروق: جريدة , اخبارية وطنية رجعنا فيها للأعداد التالية:

*عدد 3854 , الثلاثاء 04 ديسمبر , 2012 .

*عدد 5713 , الثلاثاء 30 جانفي , 2018 .

*عدد 5715 , الخميس 01 فيفري , 2018 .

2- جريدة القدس: يومية , سياسية , مستقلة , رجعنا فيها للإعداد التالية :

* السنة الحادية عشرة : عدد 3222 , الخميس 16 سبتمبر 1999 .

* السنة الحادية عشرة : عدد 3223 , الجمعة 17 سبتمبر 1999 .

3- جريدة الاهرام : رجعنا فيها للعددين التالي :

- العدد 39475 , السبت 14 يناير كانون الثاني 1990 .
- العدد 9842 , السبت 14 كانون الثاني 1995 .

her ld triune – 4

- العدد 32851 , الجمعة 7 اكتوبر 1988.

فهرس المحتويات

المحتويات

مقدمة: 05

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والتاريخي للحركة الاسلامية في الجزائر..... 11

1. الإطار المفاهيمي والتعريفي للحركة الإسلامية :..... 13
2. تعريف بعض المختصين والباحثين الأكاديميين :..... 15

1) تعريف إبراهيم النجار :..... 15
2) تعريف محمد أبو سعود :..... 15
3) تعريف هشام جعفر وأحمد عبد الله :..... 15

3. تعريف بعض شخصيات الحركة الإسلامية في الجزائر : 16

1) تعريف الشيخ محفوظ نحناح :..... 16
2) تعريف محمد بوسليماني :..... 16
3) تعريف أبو جرة سلطاني :..... 17
4) تعريف عبد الرزاق مقري :..... 18

4. مقومات الحركة الإسلامية :..... 18

1) الشمول :..... 19
2) القضية الوطنية :..... 19

3) السلفية :..... 19
4) البعد الإيماني :..... 20
5) الشعبية :..... 20
5. خصائص الحركة الإسلامية :..... 20
أ) التغيير الاجتماعي والسياسي:..... 20
ب) البناء الفكري الفريد :..... 20
ت) البناء التنظيمي القوي :..... 21
ث) الانتشار والتغلغل التلقائي :..... 21
6. الجذور التاريخية لبروز الحركة الإسلامية في الجزائر :..... 21
المرحلة الأولى (دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في بلورة الفكر الإسلامي والسياسي) (1931 – 1962) : 22
المرحلة الثانية (تطور الوعي الإسلامي) (1962 – 1970) :..... 23
المرحلة الثالثة (التأثير الخارجي وظهور التنظيمات السرية)(1970 –التسعينات): 24
7. تيارات الحركة الإسلامية في الجزائر وأبرز فصائلها : 27
1) التيار الإصلاحي الباديسي : 27
2) الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS): 28
3) حركة مجتمع السلم (حماس) :..... 31
4) حركة النهضة :..... 33
5) الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) :..... 34

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: التحولات السياسية وبروز التيار الاسلامي. 38

1. أحداث الخامس من أكتوبر 1988..... 39

2. الانتخابات التشريعية جوان 1991 م:..... 42

3. توقيف المسار الانتخابي وارتداداته السياسية:..... 43

التيار الإسلامي يحتل الشارع: 47

4. العصيان المدني وتوسع حالة التمرد:..... 48

الفصل الثالث: الحركة الاسلامية ومبادرات انهاء الأزمة..... 52

1. الجماعة الإسلامية المسلحة: 52

2. العشرية السوداء:..... 54

3. مبادرة سانت ايجيديو وعقد روما للصلح :..... 55

مبادرة سانت إيجيديو : 55

عقد روما للصلح:..... 56

4. بوادر الحل الامني قانون الرحمة والوئام المدني نحو مصالحة وطنية:..... 61

قانون الرحمة:..... 61

قانون الوئام المدني:..... 61

الخاتمة :..... 65

قائمة المصادر والمراجع.....68

فهرس المحتويات :.....74